الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

UNITED ARAB EMIRATES

Ministry of Economy

الإمارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصـــاد

التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في
دولة الإمارات العربية المتحدة
للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥م

يوليو ٢٠٠٧م

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

UNITED ARAB EMIRATES

Ministry of Economy

الإمارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصاد

إعداد

أسامة إسماعيل عامر – محلل اقتصادي

مراجعة

عبد القادر أحمد المساوي – مدير إدارة التخطيط
أسامة محمود الزعبي – خبير الحسابات القومية
محمد عبدالله الشوحة – خبير التخطيط العام
عبدالباقي محمد السعدي – باحث اقتصادي رئيسي
رانيا محمد التيجاني – خبير إحصائي

إخراج وتنسيق

أمينة حسن السعيدي – منسق إحصائي

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

الـفـهـرس

- تقـــديم ٥
- مقـــدمة ٦
- أولا :أبعاد النمو الاقتصادي والاجتماعي بالدولة ٧
- التطـــورات الإجمالية

١- الناتج المحلي الإجمالي ٩
٢- التكوين الرأسمالي الثابت ١٥
٣- الاستهلاك النهائي ٢١
٤- التجارة الخارجية ٢٤
٥- النقد والائتمان ٣٢
٦- المالية العامة ٣٦
٧- السكان والقوى العاملة ٤٥

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

المحتويات	رقم الجدول	رقم الصفحة
- الناتج المحلى الإجمالي للدولة موزعا بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى	١	١٠
– الناتج المحلي الإجمالي موزعا قطاعيا	٢	١٢
– الناتج المحلي الإجمالي للدولة حسب القطاعات الاقتصادية	٣	١٤
– علاقة التكوين الرأسمالي الثابت بالناتج المحلي الإجمالي	٤	١٦
– التكوين الرأسمالي الثابت حسب جهات التنفيذ	٥	١٧
– التكوين الرأسمالي الثابت موزعا قطاعيا	٦	١٨
– التكوين الرأسمالي الثابت موزعا حسب القطاعات الاقتصادية	٧	١٩
– الاستهلاك النهائي بين الحكومي والخاص	٨	٢١
– علاقة الاستهلاك النهائي بالاستثمار والادخار والناتج المحلي الإجمالي	٩	٢٣
– الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية	١٠	٢٤
– تطور رصيد الميزان التجاري	١١	٢٦
– الهيكل السلعي للصادرات	١٢	٢٧
– الهيكل السلعي للواردات	١٣	٢٨
– هيكل الواردات السلعية	١٤	٣٠

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

تابع فهرس الجداول التحليلية

المحتويات	رقم الجدول	رقم الصفحة
– صادرات وواردات أهم عشر دول	١٥	٣١
– عرض النقود والسيولة المحلية	١٦	٣٤
– التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع	١٧	٣٥
– الفائض النهائي وعلاقته بالناتج المحلي	١٨	٣٨
– المالية العامة لدولة الإمارات	١٩	٣٨
– هيكل الإيرادات العامة	٢٠	٣٩
– هيكل النفقات العامة	٢١	٤١
– السكان حسب النوع	٢٢	٤٦
– قوة العمل حسب النوع	٢٣	٤٧
– المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي	٢٤	٤٨

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

تقديم

إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، تجربة فريدة ليس فقط على مستوى العالم العربي ، بل على مستوى العالم ، حيث استطاعت دولة الإمـــــارات خلال العقود الثلاثة الماضية أن تسابق الزمن و تخطو خطوات كبيرة في المجـــــالات الاقتصادية والاجتماعية .

إن المتتبع للسياسات الاقتصادية التي انتهجت في السنوات الأخيرة، يستطيع أن يتبـــين توجـــه هـــذه السياسات لتحقيق هدف الحفاظ على مستوى لائق من المعيشة لكافة فئات المجتمع بالدولة، مع اتجاه قوي لتنويع مصادر الدخل ، والسعي الحثيث نحو التنمية الاقتصادية المتوازنة يكون فيها لكل إمارة دورا فـــي مسيرة النهضة والتقدم ، ، وإعطاء دفعة قوية للقطاع للخاص لتشجيعه على أداء دوره في عملية التنميـــة وتطبيق التشريعات التي تحقق مصالحه وتقوي أركانه ليعود هذا في نهاية المطاف بالفائدة على الوطن ، ويأتي إيمان قيادة الدولة من خلال تلك السياسات بأن تحقيق التنمية والرخاء مرتبط بتنسيق السياسات مع دول مجلس التعاون، وتوسيع التعاون الإقليمي وتحقيق مزيد من التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي .

إن الاستقرار الذي تنعم به الدولة يمثل الركيزة الأساسية لانطلاقة التنمية الاقتـــصادية، وهـــي التـــي أعطت للأنشطة الاقتصادية الدفعة القوية لاستمرار النمو وحققت الجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

إن بناء المستقبل والارتقاء بمستوى معيشة السكان سيعتمدان على الدعائم التي يوفرها اقتصاد قـــوي، ومعرفة واسعة، وتنظيم دقيق، والذي سيتم من خلالها مواجهة تحديات العملية التنموية.

لبنى بنت خالد القاسمي
وزيرة الاقتصاد

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

مقدمة

ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ، نكاد نقف على مرحلة أخرى من مراحل الانتقال إلى عالم جديد، فالتغيرات التي لحقت وتلحق بالحياة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية خلال العقدين الأخيرين تكاد تنبئ بأننا نخرج إلى عالم جديد سيكون مختلفا عما عرف في الماضي .

وإذا كان نظام السوق هو النظام الاقتصادي المتبع بالدولة ، فنظام السوق في القرن الحادي والعشرين يختلف عما كان عليه الحال سابقا ، حيث أننا نعيش عصر إقتصاد المعرفة ، وكفاءة النظام الاقتصادي بدولة الإمارات تتحدد بقدرته على وضع أكبر قدر من المعلومات تحت نظر متخذي القرارات .

لقد دخل العالم في عصر الاقتصاد الرقمي وهو اقتصاد تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات المتقدمة لتعيد هيكلة الأسواق ،وأصبحت شبكات المعلومات التي تربط البشر ومؤسساتهم والتي لا تعرف الحدود المكانية والزمانيه هي ركيزة التوجه الجديد .

لاشك أن النهضة التي تنعم بها دولة الإمارات هي في قوة اقتصادها ، وموقعها في التجارة الدولية ، والدولة خطت خطوات كبيرة في إنشاء اقتصاد قوي قادر على مواجهة كافة التحديات والصعوبات التي تواجه الدول في عالم منفتح تحتل تكنولوجيا المعلومات فيه الصدارة ، فتأثير التقنية الحديثة أصبح له شأن على النمو الاقتصادي ،وأصبح له دوره في التغيير والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن دولة الإمارات مقبلة على مرحلة من السياسات تكمن في التنمية البشرية التي أساسها نشر العلم ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها على كافة مجالات الحياة مع الحرص علىالمحافظة على قيمنا وأصولنا العربية والإسلامية .

المهندس / محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل وزارة الاقتصاد
قطاع التخطيط

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

أولا : أبعاد النمو الاقتصادي والاجتماعي

لاشك أن القيادة الحكيمة لدفة العمل الاقتصادي بالدولة كانت الأساس لبناء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اللذان تنعم به الدولة خلال السنوات السابقة ، ورغم الظروف العالمية والتطورات الاقتصادية ، فلازالت الدولة لاعبا أساسيا في الحياة الاقتصادية بما تملكه من وسائل للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية ومن خلال دورها التنظيمي وتوفير الخدمات الرئيسية .

وفي ظل اقتصاد الدولة القائم على آليات السوق ، تسعى الحكومة لإفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في العملية الإنتاجية ، وفي هذا السياق قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى إزالة القيود التي تحول دون قيام هذا القطاع بدوره في عملية التنمية من خلال التوسع في تسهيل بناء القواعد الإنتاجية كالمدن الصناعية والمناطق الحرة وتعبئة الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة القيود على حركة السلع والأموال .

إن مؤشرات التنمية الاقتصادية تشير إلى أن السياسات التي اتبعتها حكومة دولة الإمارات ، قد أدت إلى نتائج إيجابية ، ومن هذه المؤشرات ارتفاع معدل النمو ، وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية ، وزيادة الإنفاق الاجتماعي ، واستقرار سوق الصرف ، وتحسن أوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وانخفاض عجز الميزانية وتحقيق فائض في السنوات الأخيرة .

وبالرغم من النتائج الإيجابية السابقة ، إلا أن هناك اختلالات صادفت الدولة نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية ، ونتيجة تطور المجتمع بشكل عام ، وهناك تحديات أمام الحكومة لابد من مواجهتها ، فالعولمة كظاهرة اقتصادية ، تعنى التوسع في الأسواق وسقوط الحدود والحواجز أمام تيار انسياب السلع

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

والأموال وهذه لها انعكاساتها على الوضع الاقتصادي الداخلي ، والتوسع في التنمية أثر علـــى التركيبـــة السكانية،وأبرز قضايا مثل البطالة والتضخم وتوازن التنمية .

لاشك أن من بين التحديات التي تواجه الاقتصاد الإماراتي ، هو ضرورة استكمال بناء اقتصاد السوق على أسس تتناسب مع العصر الذي نعيشه لضمان تكيف المجتمع مع التطور العالمـــــي للاقتصاد ولابد من مراعاة البعد الاجتماعي في كافة خططنا وسياستنا . وتوفير المناخ الاستثماري الجيد وتنويع الأنشطة الاستثمارية وإصلاح التشريعات القانونية والإدارية .

لابد من الأخذ بفكرة العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص ، وأن تستمر الدولة في قيادة دفـــة التنمية بتنظيمها وتوجيهاتها وسياستها بعيدة المدى ولا تترك الأمور للصدفة أو التلقائية أو ردود الأفعال ، بل عليها الالتزام برسم السياسات العامة في جميع المجالات ومضاعفة القدرة على إدخـــال التكنولوجيـــا الحديثة في شتى جوانب الحياة ، وتعميق البعد الاجتماعي والاهتمام بالتنمية البشرية وتوفير المناخ الجيد لها .

وإذا كانت السنوات السابقة قد تحققت فيها إنجازات هائلة واستطاعت السياسات الاقتصادية مواجهـــة الكثير من الأزمات بثبات ومرونة في القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، فإن المرحلة القادمة تحتاج لمزيد من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تدفع البلاد لتنمية مستدامة قائمة على أسس متينـــة مـــن العلـــم والتقنية الحديثة وبإدارة بشرية مواطنة قادرة على العطاء المستمر المتطور مع المتغيرات العالمية .

وخلال الفصول القادمة سيتم إستعراض المتغيرات الاقتصادية في السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ بما فيها من إيجابيات وسلبيات ونقاط قوة وضعف :-

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

التطورات الإجمالية

١- الناتج المحلي الإجمالي

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من أن تقطع شوطا طويلا في مسيرة النمو الاقتصادي ، وتمكنت من تنويع قاعدة مواردها الاقتصادية بما يمكنها من تجنب انعكاسات تذبذب أسعار النفط ، فارتقت بأداء مختلف القطاعات ، كما تميز الاقتصاد بتحرره وانفتاحه باستراتيجية النمو المبني على السوق .

لقد شهدت السنوات ٢٠٠٠ –٢٠٠٥ تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي الذي هو أهم المعايير التي يعتد بها في قياس ومتابعة تطور الأداء الاقتصادي ، فتشير البيانات أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٠,٨ % بالأسعار الثابتة ونحو ١٣,٤ % بالأسعار الجارية .

لقد استطاع اقتصاد دولة الإمارات التكيف والتوازن مع المتغيرات العالمية ، فرغم الظروف والأزمات التي صادفت المنطقة نتيجة تذبذب أسعار النفط ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٨ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨٥ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بالأسعار الجارية .

كما حققت القطاعات الغير نفطية نموا بلغ ١٢,٧ % بالأسعار الجارية ، ١٠ % بالأسعار الثابتة ، وأثبتت قدرتها على تحمل مسئولية التنمية في الوقت الذي تراجعت فيه العوائد النفطية في السنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ عن معدلاتها الطبيعية ، وهذا دليل قوة الاقتصاد ، ولقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الغير نفطية ١٧١,٣ مليار درهم عام ٢٠٠٠ أرتفع إلى ٣١٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ ، وأصبحت مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي يتراوح بين ٦٤ % ، ٦٦ % وهي نسب عالية تعكس التنوع الاقتصادي بالدولة .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات
للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م
موزعا بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
النفط الخام					
جاري	٨٦,٧	٣٣,٦	١٧٣	٣٥,٧	١٤,٨
ثابت	٥١,٣	٢٣,٩	٩٥,١	٢٦,٦	١٣,١
القطاعات الأخرى					
جاري	١٧١,٣	٦٦,٤	٣١٢	٦٤,٣	١٢,٧
ثابت	١٦٣	٧٦,١	٢٦٢,٥	٧٣,٤	١٠
الناتج المحلي الإجمالي					
جاري	٢٥٨	١٠٠	٤٨٥	١٠٠	١٣,٤
ثابت	٢١٤,٣	١٠٠	٣٥٧,٦	١٠٠	١٠,٨

والتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ يبين لنا أن القطاعات الإنتاجية بما فيها النفط الخام قد نمت بمعدل مرتفع بلغ ١٣,٧ % بسبب الارتفاعات الأخيرة في العوائد النفطية ، وكذلك يعكس حالة التطور الذي شهدته قطاعات الصناعات التحويلية والكهرباء والماء والتشييد والبناء والزراعة ، كما تمثل تلك القطاعات ما نسبته ٥٨ % من جملة الناتج المحلي للدولة خلال الفترة محل الدراسة .

ولقد حققت قطاعات الخدمات الإنتاجية نموا سنويا يقدر بنسبة ١٥ % خلال الفترة ، وهذا دلالة على التطورات في قطاعات التجارة ونشاط السياحة وكذلك قطاع النقل والاتصالات وقطاع العقارات ، وهي قطاعات أثبتت جدارتها في الاقتصاد الوطني وأصبحت تتحمل مسئولية التنمية في حالة تذبذب أسعار النفط أو اختلال إنتاجيته .وأصبحت تلك القطاعات تمثل مابين ٣٠ % عام ٢٠٠٠ ، ٣٢% عام ٢٠٠٥ من جملة الناتج المحلي الإجمالي المحقق .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

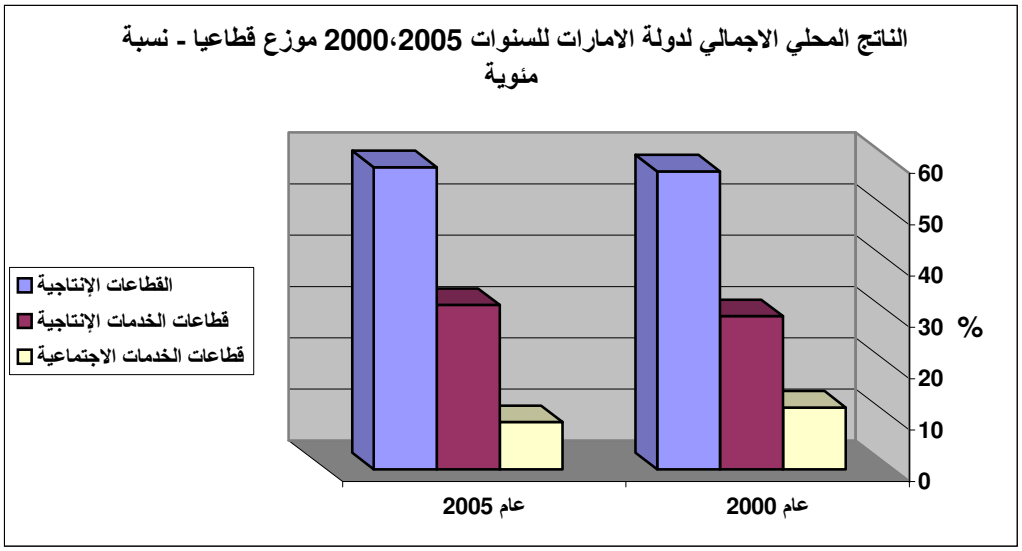

أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد حققت نموا بلغ ٧,٥ % خلال الفترة ، وأظهرت حرص الدولة على الاستمرار والمحافظة على مستوى الخدمات المؤداه للسكان سواء كانت خدمات صحية أو تعليمية أو رعاية اجتماعية منتشرة في كل أنحاء الدولة حضر أو ريف ، وتوفير الخدمات الثقافية والإعلامية والأمنية لكافة السكان . وتمثل الخدمات الاجتماعية ما نسبته ١٢ % ، ٩,٢ % خلال السنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات

للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥

موزعا قطاعيا

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
القطاعات الإنتاجية	١٥٠	٥٨,٢	٢٨٥,٣	٥٨,٨	١٣,٧
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٧٧	٢٩,٨	١٥٥,١	٣٢	١٥
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٣١	١٢	٤٤,٦	٩,٢	٧,٥
الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	١٠٠	٤٨٥	١٠٠	١٣,٤

وعند تتبع تطور الناتج المحلي على مستوى القطاع يلاحظ أن هناك قطاعات حققت معدلات نمو فاق معدل نمو الناتج المحلي للدولة ، مثل قطاع التجارة ١٨,٩ % وقطاع التشييد والبناء ١٥,٨ % وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ١٤,٩ % وقطاع النفط ١٤,٨ % وقطاع المشروعات المالية ١٣,٨ % وقطاع النقل والتخزين والاتصالات ١٣,٦ %. ويرجع تحقيق هذه المعدلات العالية إلى أسباب عديدة منها ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذه القطاعات لاعتبارات عديدة ،حيث أن بعضا منها تعتبر ركائز أساسية لعملية التنمية ، أو لتحقيق هدف رفع مستويات المعيشة ، أو أن الفرص المتاحة كانت وراء توجيه الاستثمارات الكبيرة لبعض القطاعات دون غيرها مثل استثمارات قطاعي التشييد والبناء ، والنفط الخام ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات النفط والتجارة والتشييد في إجمالي الناتج المحلي المحقق خلال الفترة ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ فالنفط ارتفعت مساهمته من ٣٣,٦ % إلى ٣٥,٧ % والتشييد من ٦,٥ % إلى ٧,٢ % والتجارة من ٨,٦ % إلى ١٠,٩ % .

وهناك قطاعات حققت معدلات نمو مقاربة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة مثل قطاع العقارات ١٣,٤ % والمطاعم والفنادق ١٢,٢ % والصناعات التحويلية ١١,٩ % والكهرباء والماء ١١,٤ % . ولقد كان من المتوقع أن يحقق قطاع العقارات هذا المعدل نتيجة للنهضة العمرانية التي تشهدها الدولة والاستثمارات الضخمة التي ضخت في هذا القطاع ، بالإضافة إلى ظهور عدة شركات كبيرة في مجال الاستثمار العقاري تتناسب مع

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

مرحلة النمو الاقتصادي التي تشهدها الدولة ، كما أن قطاع المطاعم والفنادق يشهد طفرة تنموية نتيجة جهود كافة الإمارات في تنشيط صناعة السياحة وجعلها أحد مصادر الدخل استغلالا للإمكانيات السياحية التي تنعم بها الدولة من بنية تحتية متطورة ، واستقرار أمني ملحوظ وشواطئ وأجواء تشجع على ارتيادها في شهور تشهد غالبية دول العالم طقس وظروف مناخية غير ملائمة ، وحقق قطاع الصناعة التحويلية الذي يعول عليه الكثير في هدف التنوع الاقتصادي ، معدلا للنمو خلال السنوات الخمسة يتناسب مع التطورات المحسوبة في هذا القطاع والحرص على عدم الاندفاع في استثمارات صناعية أو مدن صناعية إلا بعد الدراسات الجادة لمتطلبات لهذا القطاع ، ويأتي قطاع الكهرباء والماء بمعدل نمو خلال الفترة ١١,٤% يتناسب مع احتياجات التنمية حيث أنه قطاع يمثل أهمية كبيرة لكافة القطاعات الإنتاجية وفي ظل النهضة العمرانية والمدن الصناعية ، كان لابد أن يواكبه تطورات في هذا القطاع الهام .

وهناك قطاعات حققت نمو يقل عن معدل النمو المحلي الإجمالي للدولة خلال الفترة مثل قطاع الزراعة ٤ % والصناعات الاستخراجية (المناجم) ٥,١ % والخدمات الحكومية ٦,٣ % ، فقطاع الزراعة تحول الظروف الطبيعية المحيطة دون إمكانية تحقيق معدلات نمو عالية بالإضافة إلى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تعتبر محدودة ، وبالتالي حجم الاستثمارات ليس بالضخامة التي تنعكس على معدلات نمو عالية وبالرغم من ذلك فالقطاع يسعى على تطوير إمكانياته ويظهر ذلك عند إحداث مقارنات بين السنوات السابقة وفترات مضت في عمر التنمية بالدولة ، وقطاع الخدمات الحكومية لاشك أن معدل نموه خلال الفترة يتناسب مع ظروف تطور المجتمع فكثيرا من البنية الأساسية لهذا القطاع استكمل وبالتالي قل حجم الاستثمارات فيه إلى حد ما ، كذلك فإن انتقال مسئولية الكثير من الخدمات للمحليات مثل الخدمات الصحية أنعكس على نمو القطاع بشكل عام ، ومع ذلك فقطاع الخدمات الحكومية من القطاعات التي تهتم بها الدولة وتحرص على توفيرها من حيث الكم والكيف واتساع رقعتها على إمارات الدولة والمحافظة على النجاحات التي تحققت في هذا القطاع .

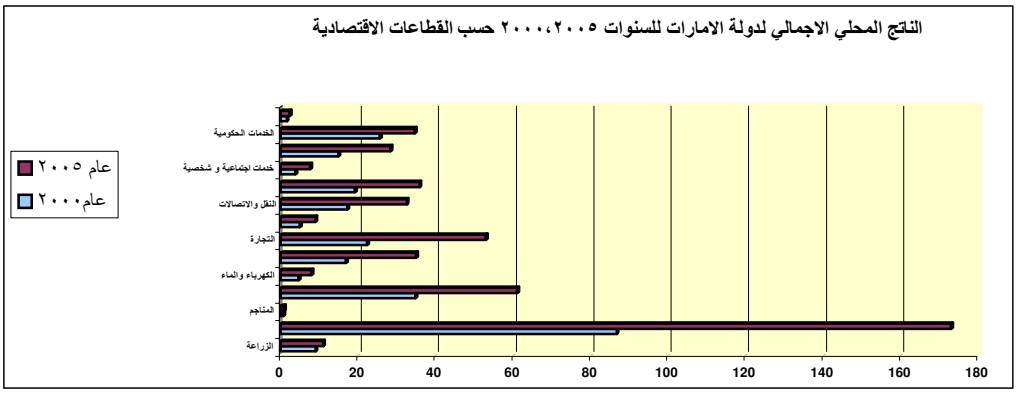

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات

للسنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥

حسب القطاعات الاقتصادية

مليار درهم

القطاعـــــــــات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو
الزراعة	٩	٣,٥	١١	٢,٣	٤
النفط الخام	٨٦,٧	٣٣,٦	١٧٣,١	٣٥,٧	١٤,٨
المناجم	٠,٧	٠,٣	٠,٩	٠,٢	٥,١
الصناعة	٣٤,٨	١٣,٥	٦١,١	١٢,٦	١١,٩
الكهرباء والماء	٤,٦	١,٨	٧,٩	١,٦	١١,٤
التشييد والبناء	١٦,٨	٦,٥	٣٥	٧,٢	١٥,٨
التجارة	٢٢,٣	٨,٦	٥٣	١٠,٩	١٨,٩
المطاعم والفنادق	٥	١,٩	٨,٩	١,٨	١٢,٢
النقل والاتصالات	١٧,٢	٦,٧	٣٢,٦	٦,٧	١٣,٦
العقارات	١٩,١	٧,٤	٣٥,٩	٧,٤	١٣,٤
خدمات اجتماعية و شخصية	٣,٨	١,٥	٧,٦	١,٦	١٤,٩
المشروعات المالية	١٤,٩	٥,٨	٢٨,٤	٥,٩	١٣,٨
الخدمات الحكومية	٢٥,٦	٩,٩	٣٤,٧	٧,١	٦,٣
الخدمات المنزلية	١,٦	٠,٦	٢,٣	٠,٥	٧,٥
ناقصاً :الخدمات المصرفية المحتسبة	٤,١	١,٦	٧,٤	١,٥	١٢,٥
الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	١٠٠	٤٨٥	١٠٠	١٣,٤

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

٢- التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمارات)

يشكل الاستثمار متغيرا أساسيا في بناء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل التقنية الحديثة ، ويلعب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الإنتاجي بصفة خاصة ، دورا هاما في الارتفاع بمعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع ، وترتكز استراتيجية الدولة في هذا المجال على محورين :

الأول: الاهتمام بالبنية الأساسية التي تشكل نقطة الانطلاق لأي تنمية.

الثاني: تشجيع الاستثمار الخاص والاتجاه للخصخصة بهدف توسيع قاعدة الملكية وضخ المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لإضافة مجالات تنموية جديدة وخلق فرص عمل للشباب وتنويع القاعدة الإنتاجية .

إن المتتبع للأداء الاستثماري بالدولة خلال السنوات الخمس السابقة يلاحظ الأداء المتميز لبعض القطاعات التي تأمل أن تقود قاطرة التنمية خلال الفترة القادمة ونذكر على سبيل المثال قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الاتصالات وقطاع التشييد والبناء وقطاع العقارات .

ونتيجة لتضافر العديد من الجهود فقد ارتفع الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت من ٥٧,٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٩٣,٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ محققا بذلك معدلا سنويا للنمو بلغ ١٠,٣ % وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٢,٢ % عام ٢٠٠٠ ، ونحو ١٩,٣ % عام ٢٠٠٥ ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ عنها في عام ٢٠٠٠ إلا أن الناتج المحلي حقق معدلا للنمو بلغ ١٣,٤ % فاق معدل نمو الاستثمار ١٠,٣ % ، ولا يعني ذلك أن هناك تراجعا في التوجهات الاستثمارية أو أن هناك مصاعب تمويلية ، بل أن الطاقة الاستيعابية وتوافر الفرص المتاحة للاستثمار هي التي تحدد أساسا حجم الاستثمارات التي تنفذ في الدولة ، علما بأن هذه النسبة (حتى في حالة انخفاضها) تعتبر عالية حسب المقارنات الدولية .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٤)

نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥م

مليار درهم

البيـــــــــــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	٥٧,٤	٩٣,٧	١٠٠,٣
الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	٤٨٥	١٣,٤
النسبة	٢٢,٢	١٩,٣	–

ونتيجة للتوجهات الاستثمارية التي يشهدها العالم والتغير في هيكلية الجهات المنفذة للمشروعات ومساهمتها في مجالات التنمية والاتجاه نحو إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والعام بعد أن أدت الحكومة دورها في السبعينيات والثمانينيات من خلال بناء القاعدة التي قامت عليها نهضة الدولة والتي مهدت الطريق لتنمية شاملة، جاء الدور للقطاعين الخاص والعام ليؤدى دوره في دفع عجلة التنمية . فقد حققت الاستثمارات الحكومية (الاتحادية ، وحكومات الإمارات) معدلا للنمو بلغ ٤ % خلال الفترة ٢٠٠٠ –٢٠٠٥ أما القطاع العام فحقق معدلا للنمو قدره ١٠,٣ % والقطاع الخاص ١٢,٦ % خلال نفس الفترة . ولقد تركزت استثمارات الحكومة في مشاريع البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ ومحطات الكهرباء والماء ومشاريع الخدمات (الصحة والتعليم والمرافق العامة) في حين تركزت مشاريع القطاع العام في المشاريع الإنتاجية الكبيرة مثل مشاريع الصناعات التحويلية ومشاريع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي .... الخ أم مشاريع القطاع الخاص فهي مشاريع الإسكان والصناعات المتوسطة والصغيرة وبعض أنواع الخدمات.

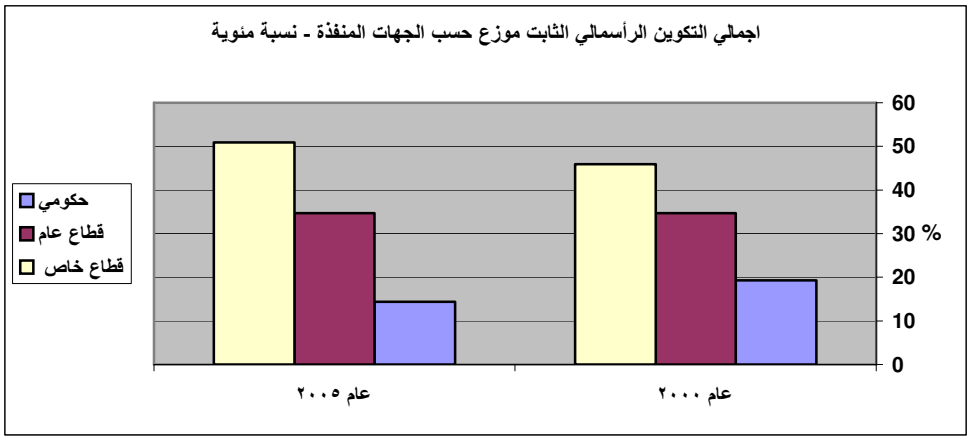

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٥)

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت موزعا حسب الجهات المنفذة

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــان	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
حكومي	١١,١	١٩,٣	١٣,٥	١٤,٤	٤
قطاع عام	١٩,٩	٣٤,٧	٣٢,٥	٣٤,٧	١٠,٣
قطاع خاص	٢٦,٤	٤٦	٤٧,٧	٥٠,٩	١٢,٦
الإجمالي	٥٧,٤	١٠٠	٩٣,٧	١٠٠	١٠,٣

تميز الطابع الاستثماري في الفترة ٢٠٠٠ –٢٠٠٥ بالتوجه نحوالمشروعات الإنتاجية (السلعية) والتي نمت بمعدل ١١,٧ % ، حيث ارتفعت قيمتها من ٢٦,٢ مليار درهم إلى ٤٨,٧ مليار درهم خلال الفترة وهذا يعكس اتجاه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية التي تغير نمط التنمية وتخرجه من الشكل القديم الذي كان يركز على الجانب الخدمي ، وهذه الاستثمارات تدفع التنمية للأمام وتبعد الدولة عن الاقتصاد الأحادي ، ويتمثل ذلك في توجيه الاستثمارات نحو مشروعات صناعية كالبتروكيماويات والألومنيوم والأسمدة والصناعات الغذائية ومشروعات الطاقة .

كما اتجهت الاستثمارات إلى قطاعات الخدمات الإنتاجية التي تخدم العملية الإنتاجية وتهيئ بمشروعاتها الظروف للقطاعات السلعية بأن تنمو بصورة إيجابية مثل مشروعات الاتصالات والموانئ والمطارات ومشروعات قطاع المؤسسات المالية والمشروعات العقارية وخدمات الأعمال والفنادق ، فقد حققت تلك القطاعات استثمارات ارتفعت من ٢٦,٦ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠,٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ .

وتماشيا مع اهتمامات الحكومة بالفرد وبالتنمية البشرية بصورها المتعددة ، نفذت الدولة مشروعات خدمية لرفع مستوى الفرد والمجتمع والمحافظة على المكتسبات التي يتمتع بها السكان على أرض الدولة ، سواء كانت خدمات تعليمية وثقافية أو خدمات صحية أو خدمات اجتماعية ورعاية إنسانية لفئات المجتمع ، كخدمات الطفولة والأمومة والشباب ، وهذا القطاع نفذ مشروعات بحجم ٤,٦ مليار درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٧,٩ مليار درهم بمعدل نمو بلغ ١٠ % .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٦)

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
حسب القطاعات
٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
القطاعات الإنتاجية	٢٦,٢	٤٥,٥	٤٥,٦	٤٨,٧	١١,٧
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٦,٦	٤٥,٥	٤٠,٧	٤٣,٤	٨,٩
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤,٦	٩	٧,٤	٧,٩	١٠
الإجمالي	٥٧,٤	١٠٠	٩٣,٧	١٠٠	١٠,٣

وعند متابعة تطور هيكل الاستثمارات للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ نجد أن هناك قطاعات حققت معدلات نمو مرتفعة في استثماراتها ، مثل المؤسسات المالية والمطاعم والفنادق والتجارة والزراعة والكهرباء والماء والنقل والاتصالات والصناعات التحويلية ، فاهتمام الدولة بتطور الحركة السياحية دفع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء الفنادق والقرى السياحية ، كما أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة زادت استثماراته بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ بسبب اهتمام الدولة بزيادة الطاقات الإنتاجية لهذا القطاع الذي يمد كافة القطاعات بمستلزمات الإنتاج خاصة السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ، كما شهد قطاع النقل والاتصالات مشروعات تساهم في ريادة هذا القطاع وتطوره التكنولوجي العالي في وسط قطاع التطورات فيه سريعة ومرتفعة القيمة ، كما يستمر قطاع الصناعة ومشروعاته التي تفخر بها الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي من بنية إنتاجية سلعية قابلة للتصدير مثل الصناعات البتروكيماوية والأدوية ومواد البناء والمواد الغذائية كما أن هناك قطاعات حققت معدلات نمو متوسطة مثل مشاريع قطاع التشييد والبناء التي تساهم في كافة القطاعات الاقتصادية ومشاريع قطاع النفط التي تحتوى على برامج الاستكشافات والتطوير لحقول النفط والغاز الطبيعي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٧)

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
موزعا حسب القطاعات الاقتصادية
٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوى
الزراعة	١,٥	٢,٦	٣	٣,٢	١٤,٩
النفط الخام	٧,٣	١٢,٧	١١,٩	١٢,٧	١٠,٣
المحاجر والمناجم	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٨,٤
الصناعات التحويلية	٩,٦	١٦,٧	١٦,٨	١٧,٩	١١,٨
الكهرباء والماء	٤,٦	٨	٨,٦	٩,٢	١٣,٣
التشييد والبناء	٣	٥,٢	٥	٥,٣	١٠,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٢,٥	٤,٤	٥,١	٥,٤	١٥,٣
المطاعم والفنادق	٣	٥,٢	٦,٧	٧,٢	١٧,٤
النقل والاتصالات	٩,٧	١٦,٩	١٧,٧	١٨,٩	١٢,٨
العقارات	١١,١	١٩,٣	١٠,٤	١١,١	(١)
خدمات شخصية	٠,٦	١,١	٤,٥	٤,٨	٤٩,٦
مشروعات مالية	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٠,٩	٢١,٧
خدمات حكومية	٤	٧	٢,٩	٣,١	(٦)
الإجمالي	٥٧,٤	١٠٠	٩٣,٧	١٠٠	١٠,٣

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

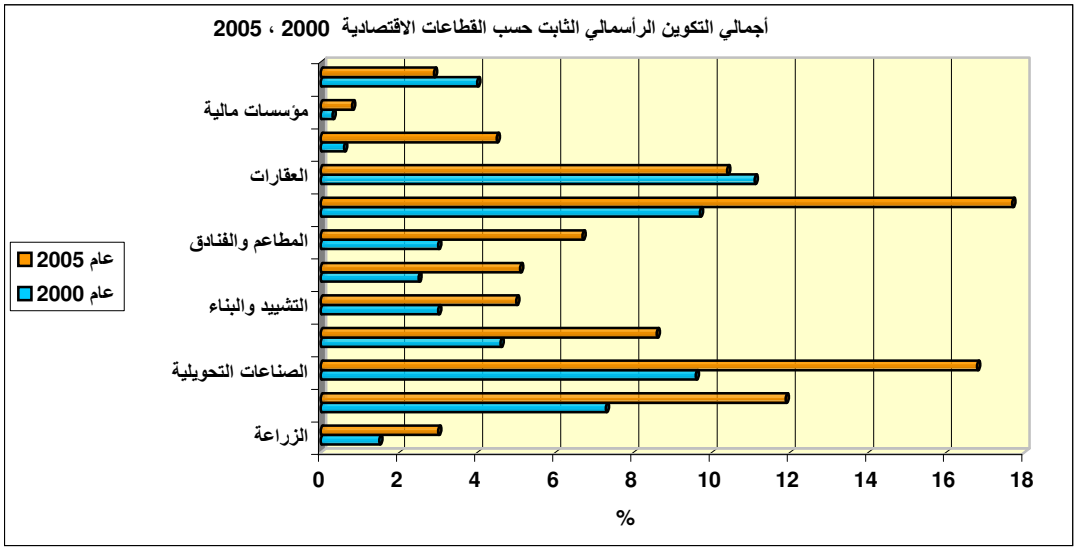

بعد استعراضنا للوضع الاستثماري للدولة خلال الفترة ٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥ من كافة الجوانب ، نرى أن هناك بعض الاعتبارات لابد من مراعاتها خلال الفترة القادمة حتى تسير دفة الاستثمار بالصورة التي تدفع عملية التنمية للأمام وبما تضيف للمكاسب التي تحققت بما يتناسب مع روح العصر والتطورات العالمية نذكر منها :

١- الاعتماد على الدور المحوري لاستثمارات قطاع الأعمال والقطاع الخاص وخصوصا في المشروعات الإنتاجية .

٢- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على نشرها في الإمارات .

٣- الاستثمار في خطوط إنتاج سلعي تشبع حاجة السوق المحلية وتحل محل الواردات .

٤- الاهتمام بمشروعات الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة ، للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

٥- مراعاة الاعتبارات السكانية في الاستثمارات المحلية .

٦- استغلال الميزات النسبية للإمارات وتجنب تكرار المشروعات ترشيدا للإنفاق .

٧- المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية والتشريعية السائدة ، فالوضع العام لأي دولة وما يتسم به من استقرار سياسي واجتماعي وخصائص جغرافية وديموجرافية وآثارها الإيجابية والسلبية وتنظيماته الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة وإمكانيات وما توفره من بنى تحتيه وعناصر إنتاج ونظامه القانوني ومدى وضوحه وثباته ، كل ذلك يشكل مكونات ما أصطلح على تسميته بالمناخ الاستثماري ، وهى جميعها عناصر متداخلة ومترابطة تتأثر ببعضها وتتفاعل فيما بينها لتخلق جاذبا للإقبال على الاستثمار في أي دولة أو دافعا للانصراف .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

٣- الاستهلاك النهائي

يعبر الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي و الخاص (العائلي) ونموه سنة بعد أخرى ، عن مدى التطور والنمو في مستوى المعيشة .

لقد أتاحت الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال الفترات السابقة ، تطور الاستهلاك بمعدلات عالية نظرا للوفرة المالية تجاه الاحتياجات ، إلا أن الظروف العالمية والمحلية تتطلب ضرورة اتخاذ خطوات لترشيد الاستهلاك وتوجيه الموارد للاستثمار ، وهذا يتوقف على أداء الدولة وسرعة حركتها تجاه التنمية مستقبلا .

جدول رقم (٨)

الاستهلاك النهائي بين الحكومي والخاص

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــان	٢٠٠٠	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
الاستهلاك الحكومي	٤٠	٢٦,٣	٥٤	١٨,٥	٦,٢
الاستهلاك الخاص	١١٢	٧٣,٧	٢٣٨	٨١,٥	١٦,٣
الاستهلاك النهائي	١٥٢	١٠٠	٢٩٢	١٠٠	١٣,٩

عند متابعة وتحليل تطور حجم الاستهلاك النهائي ، نجد أنه المتغير الذي لا يتأثر بأية عوامل متعارف عليها سواء كانت ظروف أمنية أو ظروف اقتصادية نتيجة تقلبات أسعار النفط ، فهذا المتغير في تطور مستمر ، فقد ارتفع حجمه من ١٥٢ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سنوي قدره ١٣,٩ % . ونرى التطور في الاستهلاك النهائي بالمعدلات التي تحققت ترجع إلى أمور عديدة أهمها أن السياسات العامة للدولة حاولت قدر المستطاع عدم المساس بنوعية وحجم الخدمات المقدمة للسكان ، إضافة إلى التطور الحضاري والثقافي للسكان أوجد أنماطا جديدة للاستهلاك ، ومما ساعد على ذلك ،المستوى المرتفع نسبيا للأجور في الدولة .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

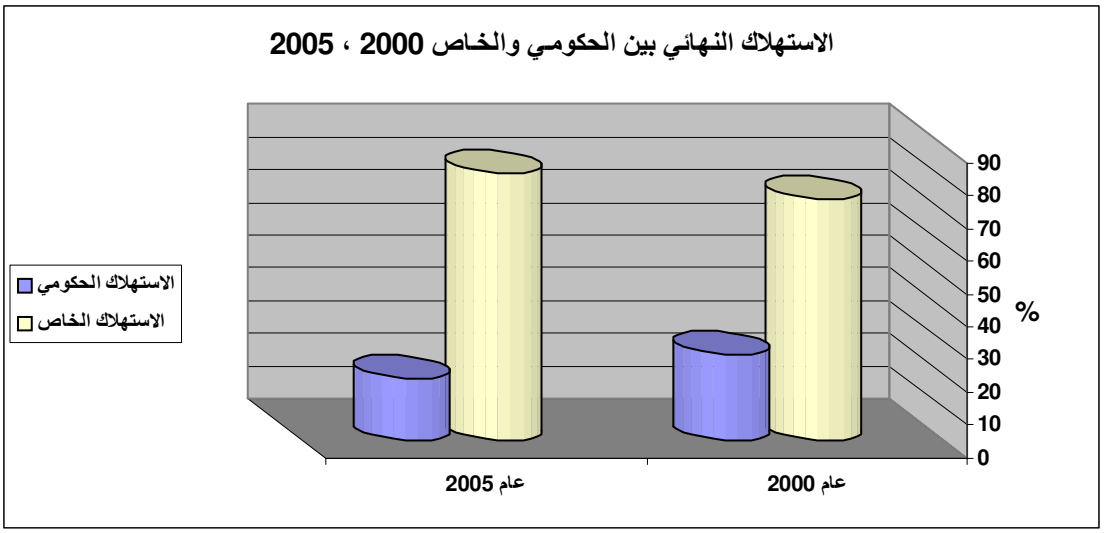

ومن الملاحظ أن معدل نمو الاستهلاك الحكومي (٦,٢ %) أقل من معدل النمو للاستهلاك الخـــاص (١٦,٣ %) ، وهذا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة ، وقدرة الحكومة على ضـبط إنفاقهـا وحرصها على الاستمرار في سياسة ترشيد الإنفاق ، أما الزيادات في الاستهلاك الخاص (العائلي) والذي كان على وتيرة أسرع من الاستهلاك الحكومي ، فهذا يرجع إلى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة للسكان (سـلع اسـتهلاكية وتكاليف خدمات) والزيادة في عدد السكان ، كذلك أن هناك أنماط استهلاكية جديدة تدخل علـى المجتمـع بـصفة مستمرة .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٩)

علاقة الاستهلاك النهائي بالاستثمار والادخار والناتج

٢٠٠٠، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
١- الاستهلاك النهائي	١٥٢	٢٩٢	١٣,٩
٢- الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	٤٨٥	١٣,٤
٣- التكوين الرأسمالي الثابت	٥٧	٩٤	١٠,٥
٤- الادخار القومي	٧٥	١٣٢	١٢
١ : ٢	٥٨,٩	٦٠,٦	
١ : ٣	٢٦٧	٣١١	
١ : ٤	٢٠٢	٢٢١	

وخلال السنوات ٢٠٠٠ -٢٠٠٥ حقق الاستهلاك النهائي معدلا للنمو أعلى قليلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، من هذا نرى أن الزيادات السنوية في الاستهلاك النهائي تتم على حساب الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات ولذلك نجد أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ بلغت ٥٨,٩ % ارتفعت عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٦٠,٦ % وهي نسب مرتفعة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، ومعدل نمو الاستهلاك النهائي يفوق معدلات نمو الاستثمار والادخار القومي ونسب الاستهلاك النهائي لكل من الاستثمار والادخار مرتفعة جدا ، وهي مؤشرات لها خصوصيتها لما تتمتع به الدولة من وفرة مالية وطبيعة للتركيبة السكانية بالدولة .

لا شك أن هناك عوامل تؤثر على الاستهلاك مثل فئات السن والجنسيات وفئات الدخول والموقف الحضري وعادات وتصرفات السكان الوافدين (إذ تختلف عاداتهم عما كانت عليه في بلادهم الأصلية) ولكي نقنن الزيادات في الاستهلاك لابد من مسح لإنفاق الأسرة للتعرف على أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائد بالدولة ، ومعرفة متوسطات إنفاق الأسرة والأفراد على السلع والخدمات والوقوف على العوامل المؤثرة في ذلك ، ونتعرف من خلاله على العبأ الذي يتحمله المستهلكون نتيجة ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات ، ونتعرف على توزيع الأسر والأفراد حسب فئات الدخل والإنفاق والمستوى التعليمي والجنسية والمهنة ، وكذلك تقدير حجم الطلب الحالي على السلع والخدمات والمساعدة على التنبؤ باحتياجات السكان المستقبلية من السلع والخدمات ، وقياس متوسطات الأجور واثر ذلك على الإنفاق العائلي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

٤- التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في الحياة الاقتصادية ، حيث أنها إحدى المتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، تؤثر فيه وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية من إنتاج ودخل واستثمار واستهلاك ، حيث أنها ترتبط عضويا بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وبالتالي تتكامل مع مختلف القطاعات ليشكل الاقتصاد الوطني في إطار وهيكل محددين ويرسم مساره في اتجاهات معينة .

وللتجارة الخارجية في دولة الإمارات دور فعال لاعتمادها على استيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، ولما كانت الصادرات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي للدولة في تغطية احتياجاتها من السلع المختلفة ، لذا فأنه يجب الاهتمام بتطوير هيكل الصادرات وتنوعها لما له من أثر كبير على تحقيق التنمية واستمرارها ، وبمعنى آخر لابد من الاعتماد على مصادر أخرى غير الصادرات النفطية لإشباع حاجات المجتمع من السلع المختلفة .

جدول رقم (١٠)

الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ م

مليار درهم

البيـــــــــــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
١- الصادرات السلعية	١٨٣	٤٢٤,٤	١٨,٣
٢- الواردات السلعية	١٢٨,٦	٣١٠,٩	١٩,٣
٣- الميزان التجاري	٥٤,٤	١١٣,٥	١٥,٨
٤- حجم التجارة الخارجية	٣١١,٦	٧٣٥,٣	١٨,٧
٥- الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	٤٨٥	١٣,٤
١ : ٤	٥٨,٧	٥٧,٧	
٢ : ٤	٤١,٣	٤٢,٣	
٣ : ٥	٢١	٢٣,٤	
٤ : ٥	١٢٠	١٥١,٦	

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

إن دولة الإمارات كباقي الدول النامية تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ نحو ١٢٠ % ونحو ١٥١,٦ % عام ٢٠٠٥ ، وهذا يوضح مدى ارتباط اقتصاد الدولة بالأسواق العالمية ، ذلك أن الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية يتأثر بأوضاع ومستوى أسعار السوق العالمي وعرض هذه السلع ، كما أن عوائد الصادرات هي الأخرى عرضه لتقلبات السوق العالمي ، وبصورة عامة فإن هذه الأوضاع تعكس محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية في تجهيز السوق بالسلع المطلوبة .

حقق الميزان التجاري فائضا قدره ٥٤,٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠ ، ارتفع هذا الفائض وبلغ ١١٣,٥ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١٥,٨ % وخلال الفترة محل الدراسة كان هذا الفائض في ارتفاع مستمر باستثناء عام ٢٠٠١ الذي انخفض بسبب انخفاض الصادرات السلعية وكذلك عام ٢٠٠٢ الذي ارتفع فيها الواردات السلعية ارتفاعا كبيرا .

ويمثل الفائض في الميزان التجاري ما نسبته ٢١ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ وارتفعت هذه النسبة لتبلغ ٢٣,٤ % عام ٢٠٠٥ . إن وجود فائض بالميزان التجاري مستمر ويتزايد سنويا ، يعتبر أحد الدعائم الرئيسية لقوة وقدرة الاقتصاد الوطني لتلبية متطلبات التنمية .

ومن الجدول السابق يظهر أن الصادرات السلعية تمثل ٥٨,٧ % عام ٢٠٠٠ ، وتمثل ٥٧,٧ % عام ٢٠٠٥ من حجم التجارة الخارجية وأن الواردات السلعية تمثل ٤١,٣ % عام ٢٠٠٠ ، ٤٢,٣ % عام ٢٠٠٥ ، وهذا يوضح سبب الزيادة المستمرة في الفائض التجاري بالدولة حتى الآن ، ولكن الجدول التالي يوضح أن معدل نمو الواردات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ بلغ ١٩,٣ % وهو أعلى من معدل نمو الصادرات السلعية الذي بلغ ١٨,٣ % خلال نفس الفترة ، وإذا استمرت هذه الحالة فقد تؤثر كثيرا على وضع الفائض في الميزان التجاري .

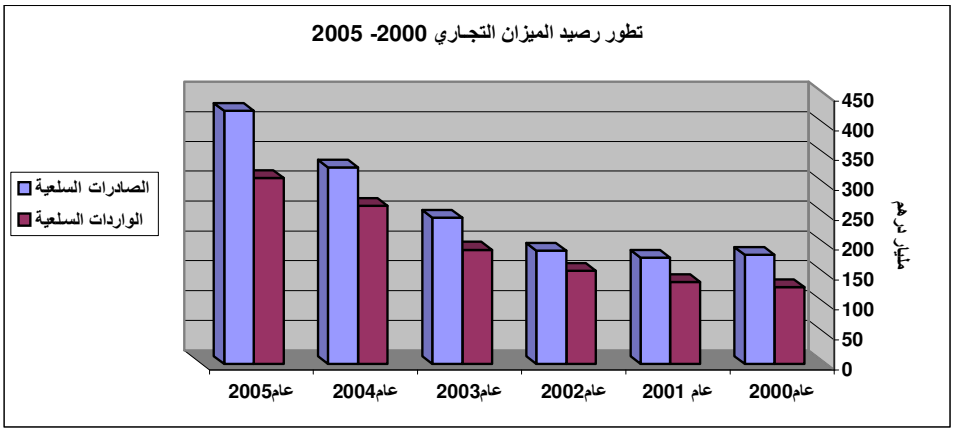

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١١)

تطور رصيد الميزان التجاري

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥

مليار درهم

البيـــــــان	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٨٣	١٢٨,٦	٥٤,٤
٢٠٠١	١٧٧,٨	١٣٧	٤٠,٨
٢٠٠٢	١٩٠,١	١٥٦,٦	٣٣,٥
٢٠٠٣	٢٤٥,٢	١٩١,٢	٥٤
٢٠٠٤	٣٢٨,٧	٢٦٤,٤	٦٤,٣
٢٠٠٥	٤٢٤,٤	٣١٠,٩	١١٣,٥
معدل النمو السنوي	١٨,٣	١٩,٣	١٥,٨

لا شك أن التصدير يتأثر بعوامل خارجية ، أما الاستيراد فخاضع لعوامل محلية يمكن السيطرة عليها ، ولو تركت الظروف التي أدت إلى تزايد الواردات على حالها ، فإن الأعباء التي تلقى على التصدير وهو سلعة النفط تتزايد تزايدا كبيرا ، وإذا أريد المحافظة على فائض الميزان التجاري الذي تحقق في السنوات السابقة ، فلا يتم ذلك إلا بضبط الواردات ، ففي الحقيقة أن جوهر القضية يكمن في السيطرة على الواردات ذاتها بحيث إذا تم الإحلال فيها أو تخفيض في معدلات تزايدها ، فإن تأثيرها ينصب على فائض الميزان التجاري ، ويجب ألا نحمل قطاع النفط أعباء قد تؤدي إلى تبذير في احتياطيه واستغلاله .

تأثرت الصادرات السلعية بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الخمسة السابقة ، إذ ارتفعت من ١٨٣ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢٤,٤ مليار درهم عام ٢٠٠٥ ، كما نرى أن هيكل الصادرات السلعية أصبح أكثر تنوعا ، وبعد أن كان النفط الخام مسيطرا على مجمل الصادرات ، أصبح هناك صادرات غير النفط الخام بنسب وبقيم أكبر عما كان عليه الوضع خلال السنوات الماضية.

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

ففي عام ١٩٧٥ كانت صادرات النفط الخام تمثل النسبة الرئيسية في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة ٩٠,٨ % وفي عام ١٩٩٠ كانت تمثل ٦٨,٤ % وفي عام ١٩٩٥ أصبحت ٤٣,٤ % وهي نفس النسبة عام ٢٠٠٠ وانخفضت في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣٧,٧ % ، ومع تزايد الأنشطة الاقتصادية وزيادة المشروعات الصناعية وانتشار المناطق الحرة في كافة إمارات الدولة تنوع هيكل الصادرات .

جدول رقم (١٢)

الهيكل السلعي للصادرات

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيان	٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو السنوي
	قيمة	%	قيمة	%	
النفط الخام	٧٩,٥	٤٣,٥	١٥٩,٨	٣٧,٧	١٥
المنتجات النفطية	٧,١	٣,٩	٢١,٢	٥	٢٤,٤
الغاز المسيل	١٤	٧,٦	٢١,٢	٥	٨,٦
صادرات أخرى	٧,١	٣,٩	١٨,٤	٤,٣	٢١
صادرات مناطق حرة	٢٠,٢	١١	٦٣,٩	١٥	٢٥,٩
إعادة تصدير	٥٥,١	٣٠,١	١٣٩,٩	٣٣	٢٠,٥
إجمالي الصادرات	١٨٣	١٠٠	٤٢٤,٤	١٠٠	١٨,٣

وكما هو موضح أعلاه أن نسب مساهمة الصادرات الغير نفطية وكذلك القيم ارتفعت ما بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ فالمنتجات النفطية ساهمت في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣,٩ % ارتفعت إلى ٥ % عام ٢٠٠٥ والصادرات الصناعية والزراعية من ٣,٩ % إلى ٤,٣ % وصادرات المناطق الحرة من ١١ % إلى ١٥ % وإعادة التصدير من ٣٠,١ % إلى ٣٣ % وأكثر أنواع الصادرات تطورا كانت المنتجات النفطية وصادرات المناطق الحرة إذ كان معدل نموهما السنوي ٢٤,٤ % ، ٢٥,٩ % على التوالي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

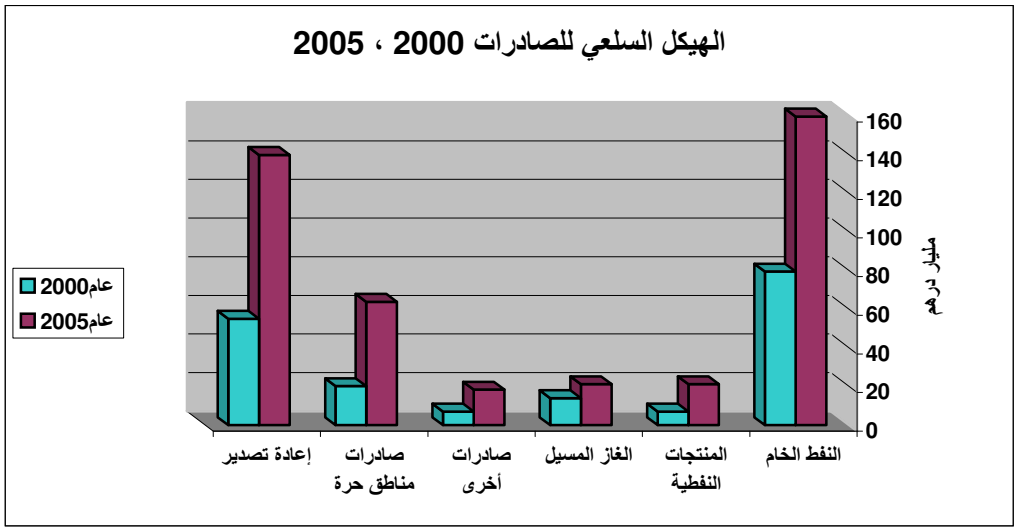

جدول رقم (١٣)

الهيكل السلعي للواردات

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــان	٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو السنوي
	القيمة	%	القيمة	%	
واردات سلعية	١٠٨,١	٨٤	٢٤٧,٦	٧٩,٦	١٨
واردات المناطق الحرة	٢٠,٥	١٦	٦٣,٣	٢٠,٤	٢٥,٣
جملة الواردات	١٢٨,٦	١٠٠	٣١٠,٩	١٠٠	١٩,٣

إذا تم تناول الواردات السلعية من زاوية مدى مقابلتها للاحتياجات المحلية ، ينبغي تقسيمها إلى واردات يحتاجها المجتمع ولازمة لتسيير أنشطته المتعددة وأخرى تتعلق بالواردات التي يعاد تصديرها للخارج وتؤثر على قطاع التجارة الخارجية وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

وخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ ارتفعت الواردات السلعية من ١٢٨,٦ مليار درهم إلى ٣١٠,٩ مليار درهم عام ٢٠٠٥ ، وزاد معدل نمو واردات المناطق الحرة بمعدل نمو قدره ٢٥,٣ % بينما ارتفعت الواردات للاستخدام المحلي بمعدل نمو بلغ ١٨ % وهذا يعكس الدور الذي بدأت تلعبه المناطق الحرة سواء كان إنتاجا أو إعادة تصدير ، كما أن واردات المناطق الحرة ارتفعت مساهمتها في حجم الواردات عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٤ % بينما كانت في عام ٢٠٠٠ نحو ١٦ % .

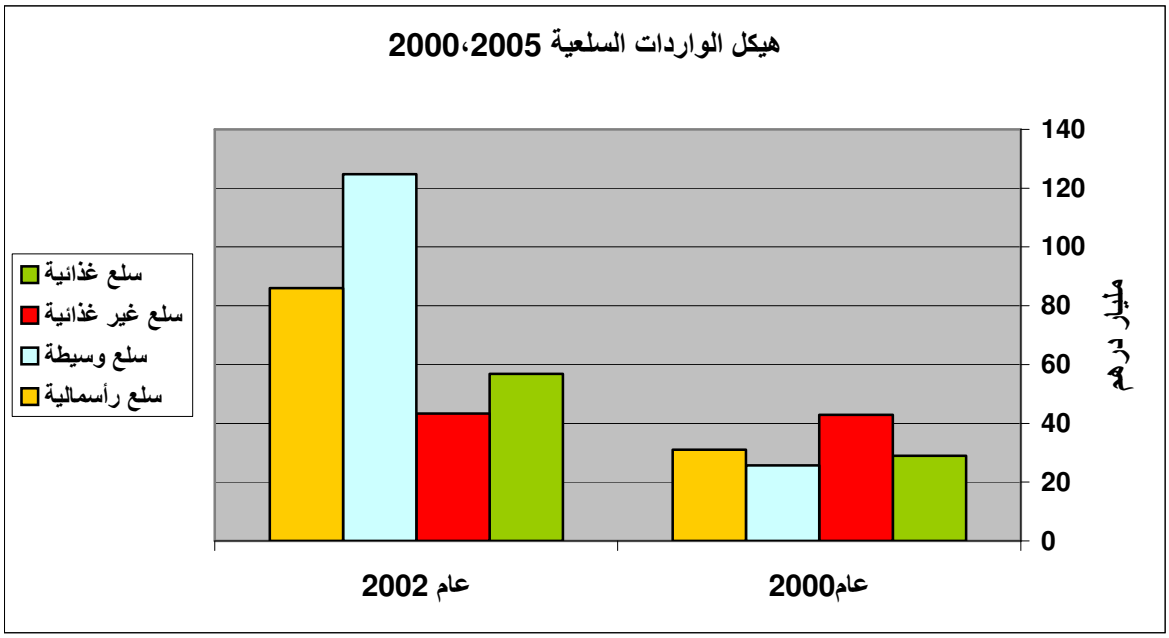

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١٤)

هيكل الواردات السلعية

٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــان	٢٠٠٠	%	٢٠٠٢	%	معدل النمو السنوي
سلع غذائية	٢٩	٢٢,٦	٥٦,٨	١٨,٣	١٤,٤
سلع غير غذائية	٤٢,٩	٣٣,٣	٤٣,٣	١٣,٩	٠,٢
مجموع السلع الاستهلاكية	٧١,٩	٥٥,٩	١٠٠,١	٣٢,٢	٦,٨
سلع وسيطة	٢٥,٧	٢٠	١٢٤,٨	٤٠,١	٢٧,٢
سلع رأسمالية	٣١	٢٤,١	٨٦	٢٧,٧	٢٢,٦
الواردات السلعية	١٢٨,٦	١٠٠	٣١٠,٩	١٠٠	١٩,٣

ينبغي النظر إلى الواردات حسب استخدامها أي حسب ما إذا كانت موجهة إلى الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط أو الاستثمار . لقد تطورت الواردات السلعية من حيث الحجم ، كما ذكرنا سابقا ، وكذلك من حيث الهيكل ، فقد حققت الواردات من السلع الغذائية معدلا للنمو بلغ ١٤,٤ % ويرجع ذلك إلى اثر الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة ،كما أن حجم الاستثمارات والاتجاهات الإنتاجية أثرت على تطور حجم الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ، فنجد ارتفاع معدل نمو السلع الوسيطة من ٢٠ % عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٢ % عام ٢٠٠٥ وارتفاع أهميتها النسبية من ٢٠ % إلى ٤٠,١ % ونفس الحال مع السلع الرأسمالية ارتفع معدل نموها ليصل إلى ٢٢,٦ % وارتفع أهميتها النسبية في جملة الواردات من ٢٤,١ % إلى ٢٧,٧ %.

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١٥)

صادرات وواردات الدولة مع أهم عشر دول

٢٠٠٥ م

مليار درهم

الـــــــــــدول	قيمة الصادرات بدون النفط	قيمة الواردات
الهند	١٩,٥	٣٢,٢
الصين	١,١	٢٥,٣
أمريكا	٢,٢	١٨,٨
اليابان	٠,٤	١٧,٢
المانيا	١,٦	١٦,٥
انجلترا	٠,٩	١٦,٢
فرنسا	٠,٢	٨,٨
ايطاليا	٠,٤	٨,٥
السعودية	٣,٨	٧,٧
سويسرا	٣,٦	٦,٨

هناك عدة ملاحظات عن التجارة الخارجية نلحظها في الآتي :

١- أن الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية يمثل نسبة قليلة من حجم الصادرات السلعية ، مما يؤدى إلى استمرار اعتماد الدولة على العالم الخارجي ويشكل عبأ على الصادرات النفطية وبالتالي علـــى فـــائض الميزان التجاري .

٢- أن أرقام إعادة التصدير السلعي المسجلة في نشرات دوائر الجمارك ، لا تمثل الأرقام الفعليـــة ولا يـــساعد ذلك على التعرف على الحجم الفعلي للسلع التي استخدمت داخل الدولة .

٣- أن حجم التبادل التجاري مع الدول العربية عامة لا يشكل إلا نسبة قليلة من تجارة الدولة الخارجية.

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

٥- النقد والائتمان

ساهم قطاع المشروعات المالية في الإمارات بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة ، حيث ساهم في عمليات تمويل التجارة وتمويل حركة البناء الواسعة التي شهدتها الدولة خلال الفترة 2000 ــ 2005 حيث كان للفوائض المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط دور فعال في تسارع حركة النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية.

ورغم الأحداث الهامة التي مرت بها منطقة الخليج في خلال الخمس سنوات الماضية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في الدولة وفي المنطقة ككل والتي أدت إلى نشوء أوضاع جديدة كان لها أثرها في حركة النشاط الاقتصادي والذي شهد قفزة عالية نتيجة لارتفاع حجم السيولة وانتقال الكثير من رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة مما انعكس إيجابياً على العديد من القطاعات الاقتصادية ، وقد لعب القطاع المصرفي والمالي في الدولة دوراً مهماً في سرعة استيعاب هذه التطورات والقيام بدوره الفعال في تحريك كافة القطاعات الأخرى .

على الرغم من تفاوت نسب النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2000 ــ 2005 إلا أنها تطورت بإتجاه إيجابي ، حيث واكبت تطور النشاط الاقتصادي في الدولة ، وعلى الرغم من تذبذب أسعار النفط الخام وإنعكاساتها على النشاط الإقتصادي في الدولة خلال الفترة إلا أن السياسات المالية والنقدية قد لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على وتيرة النمو في السيولة بشقيها الخاص والإجمالي ، وقد بلغ معدل النمو السنوي في السيولة المحلية الخاصة خلال الفترة 2000 ــ 2005 حوالي 18% .

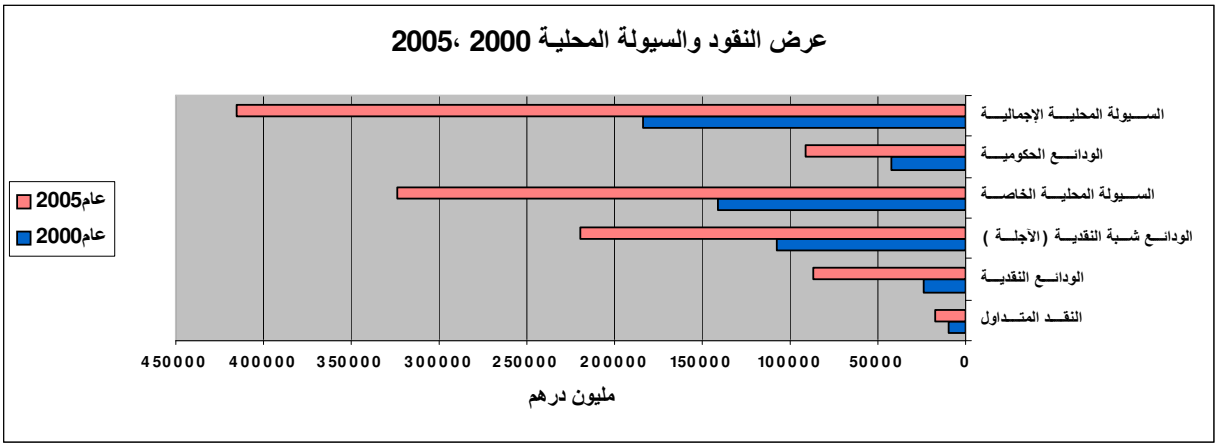

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

ونتيجةً للتغير في حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي فقد بلغ معدل النمو السنوي في السيولة المحلية الإجمالية خلال الفترة 17.7% . ففي عام 2001 وعلى الرغم من انخفاض نسبة النمو في السيولة المحلية الخاصة والإجمالية عما كانت عليه في عام 2000 حيث بلغت 10.6% مقارنة ب 11.1% في عام 2000 إلا أنها تطورت باتجاه إيجابي إذ ارتفعت من 141.5 مليار درهم إلى 156.5 مليار درهم .

ورغم انخفاض أسعار النفط في عام 2001 عما كانت عليه في عام 2000 إلا أن السياسات المالية والنقدية للحكومة استطاعت أن تستوعب انعكاسات هذا الانخفاض. وفي عام 2002 ارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة 11% عما كانت عليه في عام 2001 وذلك نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 21.4 % وذلك رغم الارتفاع الطفيف في أسعار النفط في ذلك العام. وفي عام 2003 ارتفعت السيولة الخاصة بنسبة 15.5% عما كانت عليه في عام 2002 حيث وصلت إلى 200.6 مليار درهم ، وقد كان لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 26.7 % والودائع شبه النقدية (الآجلة) بنسبة 12.4% دور في ارتفاع نسبة النمو في السيولة المحلية في ذلك العام ، وقد كان لارتفاع أسعار النفط في ذلك العام دور إيجابي في ارتفاع السيولة المحلية الخاصة والذي ارتفع بنسبة 13.8% ، وفي عام 2004 ارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة 20.8% وهي الأعلى منذ بداية الفترة ، حيث كان لارتفاع أسعار النفط قي ذلك العام والذي ارتفع بنسبة 31.3% عما كان عليه في عام 2003 دور كبير في التأثير على العوامل الأخرى المؤثرة في السيولة المحلية . وفي عام 2005 ونتيجة للطفرة الكبيرة في أسعار النفط والذي ارتفع بنسبة 43.4% عما كان عليه في عام 2004 ارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة 33.8% نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 33.7% والودائع شبه النقدية بنسبة 36% ، وكان لارتفاع السيولة المحلية الخاصة في عام 2005 بشكل كبير دوراً في ارتفاع معدل النمو فيها خلال الفترة . ونتيجة لارتفاع الودائع الحكومية خلال الفترة بمعدل 16.6% فقد ارتفعت السيولة المحلية الإجمالية خلال الفترة بمعدل 17.7% حيث وصلت إلى 415.4 مليار درهم في عام 2005 وهو أقل من ارتفاع السيولة المحلية الخاصة وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الحكومية بمعدل أقل من الارتفاع في السيولة المحلية الخاصة .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١٦)

عرض النقود والسيولة المحلية

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

بالمليون درهم

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي %
١-النقد المتداول	١٠٠١٧	١٧٥٢٢	١١,٨
٢-الودائع النقدية	٢٤٠٥٠	٨٦٩٢٧	٢٩,٣
٣-عرض النقود(١+٢)	٣٤٠٦٧	١٠٤٤٤٩	٢٥,١
٤-الودائع شبة النقدية (الآجلة)	١٠٧٤٧٣	٢١٩٦١٥	١٥,٤
٥-السيولة المحلية الخاصة	١٤١٥٤٠	٣٢٤٠٦٤	١٨
٦-الودائع الحكومية	٤٢٤٢٥	٩١٣١٩	١٦,٦
٧-السيولة المحلية الإجمالية	١٨٣٩٦٣	٤١٥٣٨٣	١٧,٧

المصدر :المصرف المركزي

تشير التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع أن التغيرات في الإئتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة 2000 – 2005 كانت أكبر من التغير في المعروض النقدي ، مما يعكس الإتجاه التضخمي خلال الفترة ، ولكن نجد بأن صافي التغيرات في الإئتمان المحلي للقطاع الحكومي قد أخذ منحىً سلبياً ماعدا عام 2002 ، وهذا يعكس السياسات المالية الحذرة للحكومة في إستيعاب التغيرات في أسعار النفط العالمية ، وقد انعكس ذلك على مجمل التغير في الإئتمان المحلي والذي أدى بدوره إلى زيادة التغير في صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في الإئتمان المحلي .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١٧)

التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

بالمليون درهم

البيـــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥
-التغير في عرض النقود	٣٨١٥	٢٣٦٣١
-التغير في صافي الأصول الأجنبية	١٣٨٢٢	٢١٥٠٧
-التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص	٩٦٤٠	٨٥٥٠٧
-التغير في الائتمان المحلي للقطاع الحكومي (صافي)	(٥٩٥٣)	(١٦٠٣٧)
المطلوب من الحكومة (+)	(٢٨٥٤)	(١٣٣٧٠)
الالتزامات للحكومة (-)	٣٠٩٩	٢٩٤٠٧

تشير تحركات حجم الإئتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفتـــرة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ إلى الزيادة المستمرة ، حيث بلغ معدل النمو في إجمالي الإئتمان المصرفي حوالي ٢٠,٦% سنوياً خلال الفتـــرة إذ ارتفع من ١٣٨,٢ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٣,١ مليار درهم في عام ٢٠٠٥ ، وتشكل القـــروض للقطاع الخاص الحجم الأكبر من إجمالي حجم الإئتمان حيث شكلت في عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٠,٢% من إجمالي حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية مقارنة بحوالي ٧٦% في عام ٢٠٠٠ .

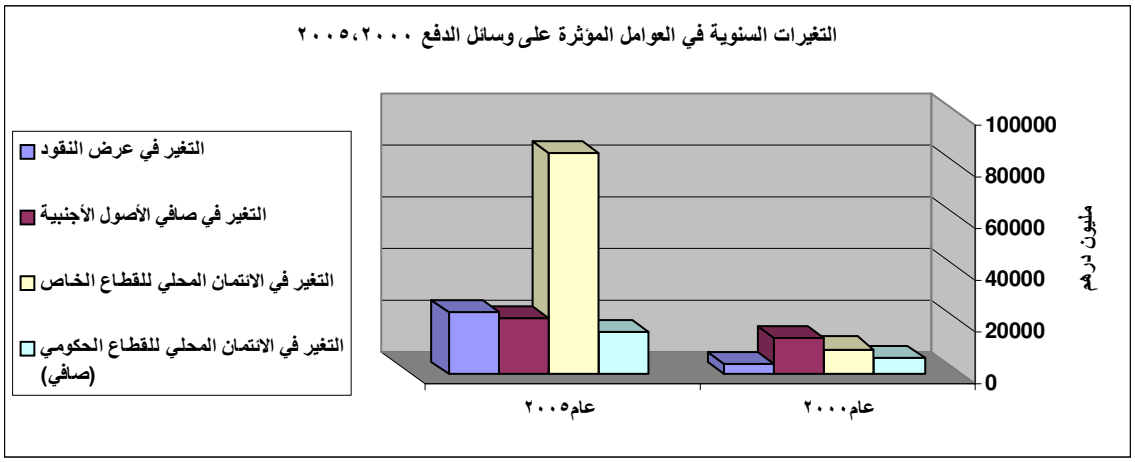

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

وتشير توزيعات الإئتمان المحلي حسب النشاط الإقتصادي للمقيمين خلال الفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٥ إلى أن معظم القطاعات الإقتصادية قد شهدت نمواً في حجم الإئتمان الممنوح لها ماعدا قطاع الزراعة حيث انخفض حجم القروض الممنوحة له بنسبة حوالي ٤٢% في عام ٢٠٠٥ مقارنةً بعام ٢٠٠٠ وبمعدل إنخفاض سنوي (١٠,٢) % . ويأتي ذلك نتيجة للسياسات الزراعية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي في الدولة .

وبالنسبة للقطاعات الأخرى فقد استحوذ` قطاع التجارة على حوالي ٢٤,١% من إجمالي حجم الإئتمان الممنوح حيث ارتفع من ٤٢ مليار درهم في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥,١ مليار درهم في عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي حوالي ١٥,٢% ، ولكن يلاحظ بأن الأهمية النسبية لقطاع التجارة قد انخفضت في عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ حيث انخفضت من ٣٠,٤% إلى ٢٤,١% ، وهذا ينطبق أيضاً على عدد من القطاعات منها التشييد والبناء والصناعات التحويلية والصناعات الإستخراجية،ولكن الملاحظ خلال الفترة هو تزايد حجم الإئتمان للقروض الشخصية إذ ارتفعت بمعدل نمو سنوي حوالي ٢٥% لتحتل المرتبة الأولى في حجم الإئتمان الممنوح لكافة القطاعات وهذا يعتبر مؤشراً غير صحي لما لها من آثار على الفرد والمجتمع ككل.

٦- المالية العامة

على الرغم أننا نعيش عصر تلعب فيه الفعاليات والقوى الاقتصادية دورا هاما طبقا لسياسات الخصخصة ، إلا أنه لا زال هناك مسئوليات وأدوار للحكومات يجب أن تناط بها وخاصة في الدول النامية .ولا زالت تشكل السياسات الحكومية المختلفة والمالية منها على وجه الخصوص حجر الزاوية في ظل الدور الاقتصادي الكبير للدولة والتي يعتمد عليها في توفير الكثير من الاحتياجات الضرورية للمجتمع بما في ذلك الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والدفاع والأمن والرعاية الاجتماعية .

وتقوم السياسات المالية في الدولة على إيرادات تتمثل في عوائد النفط ، وكذلك النفقات وتتمثل في الإنفاق الاستثماري . وإذا كانت العوائد النفطية ذات تأثير قوي على مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ،

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

فهي أيضا ذات تأثير مباشر على المالية العامة إذ لا زالت تمثل نسبة عالية من إيرادات الدولة مثلها مثل كل الدول الخليجية النفطية .

وفي السنوات الأخيرة أظهرت التقلبات السريعة والحادة في أسواق النفط العالمية آثارا متفاوتة على الأوضاع الاقتصادية وعلى السياسات المالية بوجه خاص ، وانتشرت ظاهرة العجز وأصبح التحدي الأهم الذي يواجه الدولة ، هو العمل على تقليل العجز مع محاولة المحافظة على استمرارية التنمية وقوة الدفع في القطاعات الاقتصادية .

وإذا كانت ظاهرة العجز قد سببت كثيرا من السلبيات في الحياة الاقتصادية ، فأنها أيضا كانت حافزا قويا للدولة لبحث السياسات والسبل لتحقيق مزيد من الإجراءات التي من شأنها تقليل الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل القومي ، والتركيز على مجالات اقتصادية جديدة لزيادة الإيرادات الذاتية من جهة ومن جهة أخرى تشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ له للمساهمة في مجالات إنتاجية جديدة تمشيا مع السياسات الاقتصادية التي تسود العالم في الوقت الحاضر .

تشير البيانات المالية أن الميزانية الموحدة للدولة حققت عجزا متفاوتا في القيمة خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ ، وفي السنة الأخيرة ٢٠٠٥ حققت فائضا كبيرا ، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات العامة من ٧٤,٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠,٥ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١٦,٦ % ، بينما ارتفعت النفقات العامة من ٨٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٢,٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ٧,٨ % ، ونتيجة لذلك فقد حقق الفائض في الميزانية ما نسبته ٧,٩ % بالنسبة للناتج المحلي عام ٢٠٠٥ بينما كانت هذه النسبة سالبة ٣,٧ % عام ٢٠٠٠ .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (١٨)

الفائض النهائي وعلاقته بالناتج المحلي

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
الإيرادات العامة	٧٤,٤	١٦٠,٥	١٦,٦
النفقات العامة	٨٤	١٢٢,٢	٧,٨
الفائض/ العجز	(٩,٦)	٣٨,٣	
الناتج المحلي الإجمالي	٢٥٨	٤٨٥	
نسبة الفائض للناتج	(٣,٧)	٧,٩	

ومن الملاحظ أن معدل نمو الإيرادات العامة أكثر من ضعف معدل نمو النفقات العامة وهذه ظاهرة صحية ، وهي التي كانت سببا لتحقيق فائض مرتفع قدره ٣٨,٣ مليار درهم وذلك يرجع للارتفاع الكبير في عوائد النفط خلال عام ٢٠٠٥ مقارنا بالسنوات السابقة .

جدول رقم (١٩)

المالية العامة لدولة الإمارات

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الإيرادات الجارية	٧١,٢	١٥٤,٢
النفقات الجارية	٧١,٢	٧٦,٩
الفائض الجاري	٠	٧٧,٣
(–) إجمالي التكوين الرأسمالي	١١,١	١٣,٥
(–) التحويلات الرأسمالية	١,٧	٣١,٨
(+) الإيرادات الرأسمالية	٣,٢	٦,٣
الفائض / العجز	(٩,٦)	٣٨,٣

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

للفائض النهائي أهمية كبيرة في الحسابات المالية ، وله أهمية خاصة في الدول النفطية ، إذ أن وجود فائض بالميزانية العامة ، حماية لاقتصاد الدولة ضد تقلبات الأسواق النفطية وتذبذب الأسعار ، ووجود فائض يعطي حركة التنمية الاستمرارية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وإذا كانت السنوات محل الدراسة لم يتحقق فيها فائض (إلا السنة الأخيرة) بسبب انخفاض العوائد النفطية التي تمثل نسبة كبيرة من حجم الإيرادات العامة ، فإن ظهور العجز أصبح ظاهرة لا تخص دولة الإمارات فقط ، بل غالبية الدول النفطية الأخرى .

وتشير البيانات إلى تراجع الفائض الجاري وعدم استقراره خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ ولكنه حقق زيادة في عام ٢٠٠٥ بلغت ٧٧,٣ مليار درهم ، والفائض الجاري موردا أساسيا وهاما للمدخرات الحكومية وهو أساس تمويل عملية التنمية ، وتشير البيانات أيضا على أن معدل نمو النفقات الجارية بلغ ١,٥ % بينما كان معدل نمو الإيرادات الجارية ١٦,٧ % خلال الفترة محل الدراسة ، لذا يجب الاهتمام بربط كامل بين النفقة الجارية والموارد الجارية ، بحيث لا تزيد النفقة الجارية في سنة من السنوات عن الزيادة في الموارد الجارية وتظل نسبة تزايدها أقل من نسبة تزايد الموارد ، ويتطلب هذا الأمر عدم إقرار أية زيادات في النفقات الجارية في حالة عدم زيادة الموارد .

جدول رقم (٢٠)

هيكل الإيرادات العامة

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
عوائد النفط الخام	٦٠	١١١,٤	١٣,٢
إيرادات أخرى	٩,٤	٣٨,٩	٣٢,٨
جمارك	١,٨	٣,٩	١٦,٧
إيرادات جارية	٧١,٢	١٥٤,٢	١٦,٧
إيرادات رأسمالية	٣,٢	٦,٣	١٤,٥
إجمالي الإيرادات	٧٤,٤	١٦٠,٥	١٦,٦

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

من هيكل الإيرادات يتضح لنا أن الإيرادات الجارية تمثل ٩٥,٧ % عام ٢٠٠٠ ، وأيضا ٩٦ % عام ٢٠٠٥ بمعنى أن غالبية الإيرادات جارية بسبب وجود عوائد النفط الخام ضمن الإيرادات الجارية ، وهي الإيرادات التي يعول عليها لتمويل التنمية ، أما الإيرادات الرأسمالية تمثل حوالي ٤ % ويجب أن نسعى لزيادة الإيرادات الرأسمالية لتساهم بشكل فعال في كتلة الإيرادات العامة .

عوائد النفط الخام لها أهميتها في جملة الإيرادات إذ مثلت ما نسبته ٨٠,٦ % عام ٢٠٠٠ ، ٧٠ % عام ٢٠٠٥ وارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى الجارية من ١٢,٦ % عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤,٢ % عام ٢٠٠٥ وهي تمثل مساهمة الدولة في المؤسسات وإيرادات الخدمات ، ونلاحظ أن معدل نمو تلك الإيرادات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ بلغ ٣٢,٨ % وهي أعلى نسبة نمو في هيكل الإيرادات وهو دليل سلامة الاتجاه نحو تقليل الاعتماد على عوائد النفط وزيادة في الاهتمام بالإيرادات الأخرى . ولقد تضاعف قيمة الإيرادات الرأسمالية من ٣,٢ مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٣ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١٤,٥ % .

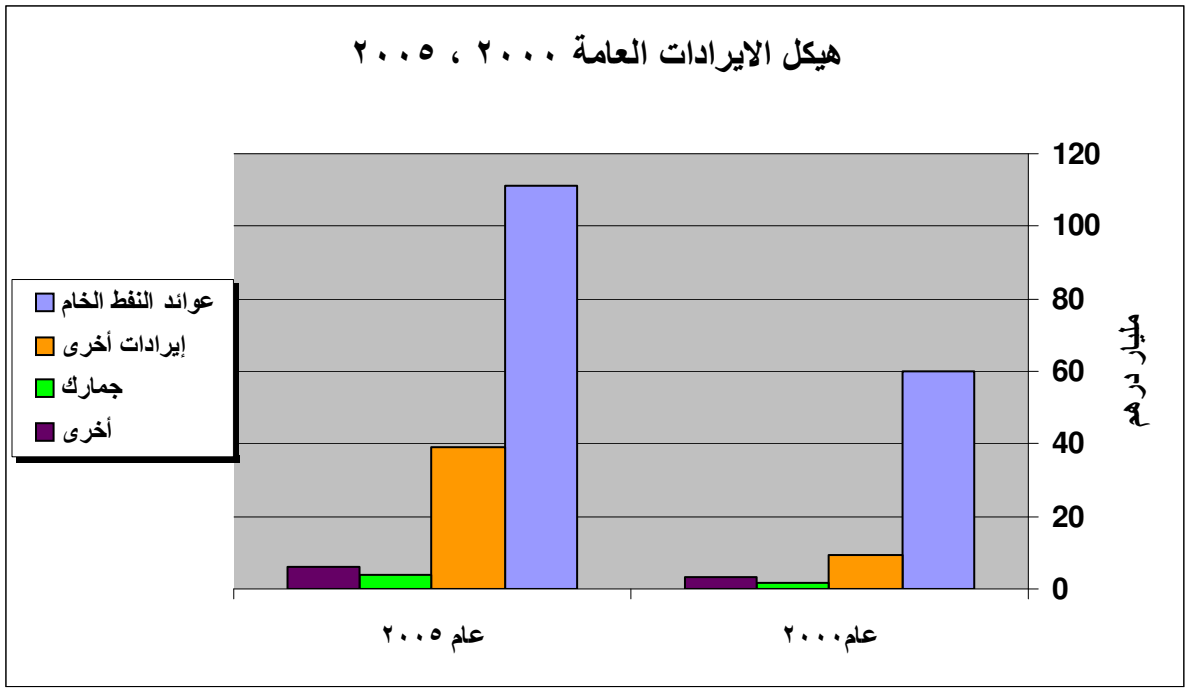

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٢١)

هيكل النفقات العامة

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

مليار درهم

البيـــــــان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوي
الأجور	١٣,٤	١٦,٣	٤
المستلزمات	٢١,٩	٢٤,٢	٢
التحويلات الجارية	٣٥,٩	٢٦,٤	(٦)
النفقات الجارية	٧١,٢	٧٦,٩	١,٥
التكوين الرأسمالي الثابت	١١,١	١٣,٥	٤
التحويلات الرأسمالية	١,٧	٣١,٨	٧٩,٦
النفقات الرأسمالية	١٢,٨	٤٥,٣	٢٨,٧
إجمالي النفقات العامة	٨٤	١٢٢,٢	٧,٨

من المنطقي أن تتزايد النفقات العامة للدولة في مراحل التنمية الأولى ، نتيجة لما تتحمله من مسئولية بناء الهياكل الأساسية للمجتمع ، إلا أن استمرار تلك النفقات بشكل مضطرد ، يعكس آثاره على الحياة الاقتصادية ، من هذا المنطلق تأخذ الدولة بسياسة ترشيد الإنفاق للحد من آثار العجز ، وإذا كان هذا حال الدول ، فإن الدول الخليجية النفطية اتخذت تلك السياسة وخاصة مع انخفاض وتذبذب عوائد النفط ، ودولة الإمارات أصبحت من الدول التي تأخذ سياسة الترشيد في الإنفاق ضمن أوليات السياسة المالية التي تتبعها وخاصة مع استمرار ظهور العجز في الميزانية خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ ، وعليه نجد أن حجم النفقات العامة خلال السنوات ٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥ فيه نوع من الاستقرار ، إذ بلغ معدل نموه السنوي ٧,٨ % وتراوح نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ٣٢,٥ % ، ٢٥,٢ % والعام الأخير زاد فيه حجم النفقات العامة بصورة واضحة بسبب حجم التحويلات الرأسمالية المتمثل في القروض والمنح والمساعدات المحلية والخارجية التي تقدمها الحكومة ، كما تشمل مساهمات الدولة في المؤسسات والشركات العربية والدولية .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

ومن الملاحظ أن النفقات الجارية تمثل غالبية النفقات العامة،إذ بلغت نسبتها عام ٢٠٠٠ نحو ٨٥ %، وفي عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٦٣ % . وإذا كانت النفقات العامة في حالة استقرار ، فإن النفقات الجارية أيضا مستقره إذ بلغ معدل نموها السنوي ١,٥ % خلال فترة الدراسة . أما النفقات الرأسمالية فقد حققت نموا مرتفعا خلال الفترة بلغ ٢٨,٧ % وهذا بسبب ما حدث في العام ٢٠٠٥ من زيادة في حجم التحويلات الرأسمالية بشكل كبير بينما هذه النفقات كانت في حالة استقرار خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ إذ بلغ معدل النمو خلال الفترة المذكورة ٣,٦ % .

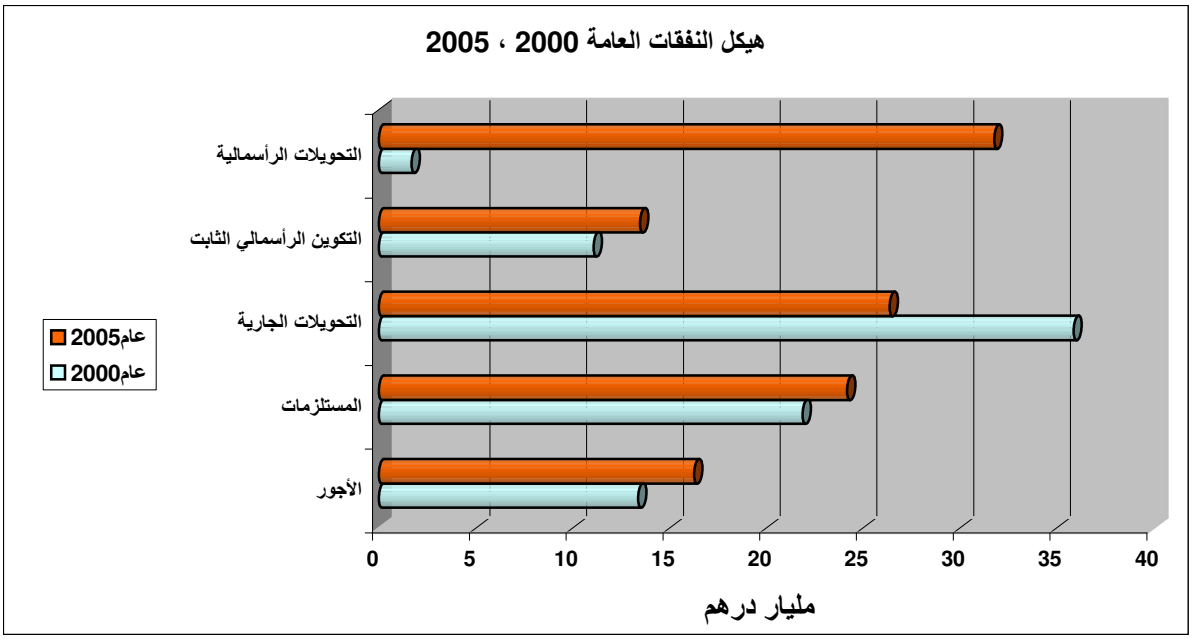

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

من أهم الإنجازات المالية الحكومية خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، قيام وزارة المالية والصناعة بإعداد مشروع ميزانية الدولة حسب نظام البرامج والأداء كأول دولة في المنطقة تطبق هذا النظام.

لقد كانت البداية بصدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٦٣١ / ١ لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على خطة تطوير النظام المالي للدولة وتطبيق ميزانية البرامج والأداء. وعليه فإن وزارة المالية والصناعة قامت بالتعاون مع الوزارات والجهات الاتحادية بإعداد ميزانية البرامج والأداء لعام ٢٠٠٣ م.

ولقد أنقسم المشروع إلى أربعة مراحل طبقا لقرار مجلس الوزراء السابق ذكره:

١- وضع نظام ميزانية البرامج والأداء ومواصفات النظام المحاسبي والنظام المالي الآلي.
٢- إعداد ميزانية البرامج والأداء للوزارات للعام المالي ٢٠٠٣ بالإضافة إلى ميزانية الأبواب والبنود .
٣- وضع القوانين والتشريعات والتعاميم الخاصة بتنفيذ النظام المالي الجديد وتدريب الجهات الحكومية .
٤- إنهاء العمل بنظام الأبواب والبنود تبعا لتطبيق النظام المالي الجديد .

ماهية ميزانية البرامج والأداء:

تبنى برامج معينة في إطار الأهداف العامة للدولة، وتربط بين موازناتها وتلك البرامج وتكون الدولة بالطبع قد أعدت معايير إدارية ومحاسبية واقتصادية لقياس مستوى الأداء في تطبيق تلك البرامج. الحقيقة أن عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء تحتاج إلى مستوى إداري ومستوى محاسبي متقدم، ولا بد من عملية تهيئة وإعداد وتنمية وتطوير الوحدات الإدارية التي ستطبق الموازنة قبل عملية التطبيق.

أهداف ميزانية الأداء والبرامج:

١- تطوير كيفية صنع القرار الخاص بتوزيع الموارد المالية وذلك من خلال توفير البيانات الكافية والتقارير الدقيقة للحكومة لمساعدتها في تحديد أولويتها.
٢- رفع مستوى الخدمات الحكومية من حيث النوعية والسرعة في الإنجاز.
٣- الاستخدام الأمثل للموارد المالية .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

مميزات ميزانية البرامج والأداء:

١- تخصيص الميزانية وفقاً للبرامج وعلى أساس خطة متوسطة المدى.
٢- منح المسئولين في الوزارات صلاحيات أكبر في تحديد أوجه صرف الاعتماد وتحديد الأولويات.
٣- الميزانية ديناميكية تتيح للمسئولين مرونة تحويل بعض المخصصات ونقلها بين البنود حسب المتغيرات.
٤- ربط المخصصات بالأداء والمخرجات الواردة في خطة الميزانية.
٥- توجيه العمل نحو التخطيط وتحقيق الأهداف.
٦- إيجاد التوازن بين المصروفات والإيرادات حسب التوقعات المستقبلية.
٧- توفير المعلومات التي تدعم اتخاذ القرارات ورفع مستوى الكفاءة والإنتاجية.

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

٧- السكان والقوى العاملة

تتأثر الأوضاع السكانية بسياسات وخطط التنمية بالدولة ، فالسياسات التنموية التي تطبق في دولة الإمارات انعكست على الحالة والأوضاع السكانية ، وأثرت في شكل والنمط السكاني وأدخلت نماذج وقدرات بشرية لم تكن موجودة وقت أن كانت محاور التنمية بسيطة ومباشرة .

مع تطورات التنمية الإقتصادية والإجتماعية تطورت النسق السكانية ، ومع ظهور أنشطة اقتصادية جديدة ومتطورة ظهرت أنماط من القوى العاملة تتناسب مع تلك الأنشطة . من المعروف أن النمو السكاني في أي دولة هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، إلا أن دولة الإمارات (وغالبية دول الخليج) لها وضع آخر ، فيضاف لها عامل الهجرة المؤقته لتلبية حاجات التنمية الشاملة بالدولة ، فنجد أن معدلات النمو السكاني تتأثر بنمو الهجرة أي العمالة القادمة لمواجهة مشروعات التنمية .

إن ظاهرة العمالة الوافدة وتأثيرها على حجم السكان وتركيبته ، موضوع يشغل فكر الاقتصاديين والسياسيين ، وتتجه الدراسات لإحداث التوافق بين معدلات التنمية ومعدلات السكان وكيفية التوازن بين السكان ومعدلات نمو القوى العاملة ، وكيفية إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الشركات وقوانين الاستثمار ، وإعادة النظر في الفهم الحقيقي لحرية الاقتصاد وآلية السوق . فالسنوات الماضية التي مرت على التنمية في الدولة ، جعلتنا نفكر في التوفيق بين عنصرين أساسيين وهما إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت الذي تكون هذه التنمية محصورة ومحددة في إطار أساسي يتمثل في المحافظة على الهوية العربية للمجتمع وبحجم من السكان لا يخل بتلك الهوية .

وعند النظر في تطور الأوضاع السكانية في دولة الإمارات ، نلاحظ أنها شهدت تطورا كبيرا لتصبح القضية السكانية هي حجر الزاوية في أوضاعنا الاقتصادية . لقد أحدثت عملية توافد العمالة إلى دولة الإمارات تطورات وتغيرات في السكان ، انتهت إلى إحداث خلل في بنية توزيع السكان وأعداد القوى العاملة ، وإلى غلبة أعداد الوافدين وانخفاض نسبة المواطنين ويظهر ذلك من خلال التعدادات التي أجريت والتقديرات السكانية للسنوات البينية .

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٢٢)

السكان حسب النوع

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

ألف نسمة

النوع	٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو السنوي
ذكور	٢١٧٥	% ٦٧	٢٨٠٦	% ٦٨	٥,٢
إناث	١٠٧٢	% ٣٣	١٣٠٠	% ٣٢	٣,٩
إجمالي	٣٢٤٧	% ١٠٠	٤١٠٦	% ١٠٠	٤,٨

تشير الزيادة في عدد السكان إلى أن معدل نمو السكان السنوي بلغ ٤,٨ % خلال السنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥،وأن معدل نمو الذكور بلغ ٥,٢ % والإناث ٣,٩ % ، ويشكل هذا الوضع المتمثل في بلوغ عدد السكان الذكور أكثر من ضعف عدد السكان الإناث صورة من صور الخلل في التركيبة السكانية ، ولهذا الوضع تداعياته الأمنية والاجتماعية على المجتمع ، وترجع تلك الزيادات بصفة أساسية إلى أن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة خاصة العمالة غير الماهرة تأتي إلى الإمارات غير مصحوبة بعائلاتها ، كما أن هناك عائلات كثيرة عادت لموطنها بسبب غلاء المعيشة وأسعار السكن بشكل خاص.

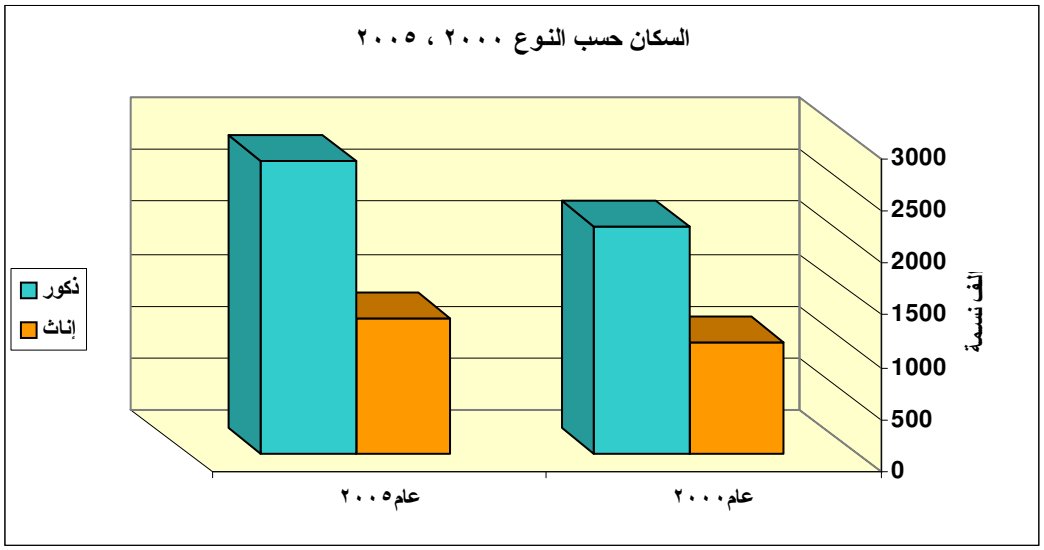

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٢٣)

قوة العمل حسب النوع

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

العدد بالألف

البيـــــان	٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو السنوي
ذكور	١٦٥٧	% ٨٧	٢٢١٣	% ٨٦	٥,٩
إناث	٢٥٢	% ١٣	٣٤٥	% ١٤	٦,٥
إجمالي	١٩٠٩	% ١٠٠	٢٥٥٨	% ١٠٠	٦

إن زيادة معدل نمو قوة العمل بنسبة ٦ % خلال الفترة محل الدراسة ، تعبر عن التطور الكبير في حجم النشاط الاقتصادي ، حيث شهدت الدولة خلال الفترة السابقة نشاطا استثماريا واسعا شمل مختلف الأنشطة والقطاعات وكذلك شمل مختلف مناطق الدولة . وهناك محاولات جادة من قبل الأجهزة الحكومية لتنظيم استقدام العمالة ووضع الضوابط القانونية التي تحمي سوق العمل من الأعداد التي تؤثر في نوعية العمالة القادمة والتي لابد أن تكون على مستوى المرحلة التي تمر بها التنمية بالدولة ، والتي تتطلب نوعية معينة من العمالة تتناسب مع حجم التقنية المستخدمة ومع التقدم في أساليب العمل في كافة أنشطة الدولة .

لقد تكونت نتيجة انتشار التعليم العام والتقني أعداد من العمالة المواطنة قادرة على تحمل المسئولية، وتشير بيانات تعداد ٢٠٠٥ أن نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل ارتفعت من ٢٠,٧ % عام ١٩٩٥ إلى ٢٦ % عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سنوي قدرة ٥,٩ % . كما يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدل نمو عمالة المرأة بنسبة ٦,٥ % وأصبحت مساهمة المرأة في قوة العمل عام ٢٠٠٥ ١٣,٥ % بينما كانت عام ١٩٩٥ ١١,٧ % . .

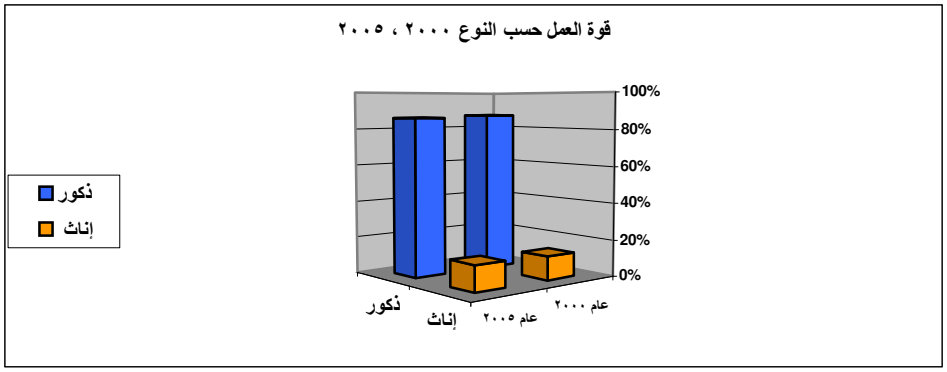

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

جدول رقم (٢٤)

المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي

٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م

العدد بالألف

النشاط الاقتصادي	١٩٩٥	%	٢٠٠٥	%	معدل النمو السنوي
الزراعة	١٠٤,٩	٨	١٢١	٤,٩	١,٤
الصناعات الإستخراجية	٣٠,٣	٢,٣	٤٤,٧	١,٨	٤
الصناعات التحويلية	١٤٣,٦	١٠,٩	٢٠٩,٧	٨,٥	٣,٨
الكهرباء والماء	١٣,١	١	٢٤,٨	١	٦,٦
التشييد والبناء	٢٥٣,٨	١٩,٣	٧٠٩	٢٨,٦	١٠,٨
التجارة	١٨٣,١	١٤	٣٣٦,٢	١٣,٦	٦,٣
المطاعم والفنادق	٤٥,٨	٣,٥	١٠٠,٤	٤	٨,٢
النقل والاتصالات	٩٣,٨	٧,٢	١٦٦,٥	٦,٧	٥,٩
المؤسسات المالية	١٦,٧	١,٣	٣٦,٥	١,٥	٨,٢
العقارات	٣٣,٥	٢,٦	١٢٥	٥	١٤,١
الخدمات الحكومية	٢٤٧,٩	١٨,٩	٣٢٧,٧	١٣,٢	٢,٨
الخدمات لاجتماعية	٤٠	٣	٥٦,٤	٢,٣	٣,٥
أخرى	١٠٥,٣	٨	٢٢٢,١	٨,٩	٧,٧
الإجمالـــــــــي	١٣١١,٨	١٠٠	٢٤٨٠	١٠٠	٦,٦

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

ارتفع حجم أعداد المشتغلين من ١٣١٢ ألف مشتغل عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٨٠ ألف مشتغل عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٦ % ، وبرزت ثلاث قطاعات التشييد والبناء والخدمات الحكومية والتجارة. فقطاع التشييد والبناء استحوذ على ١٩,٣ % من حجم المشتغلين عام ١٩٩٥ وارتفعت نسبة مساهمته في حجم المشتغلين عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٢٨,٦ % من حجم المشتغلين بالدولة محققا معدلا للنمو قدره ١٠,٨ % ، أما قطاع الخدمات الحكومية فكان يمثل عام ١٩٩٥ ما نسبته ١٨,٩ % انخفض عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٣,٢ % بينما كان معدل النمو للعاملين بالقطاع نحو ٢,٨ % ، أما قطاع التجارة فكان نسبته في عام ١٩٩٥ نحو ١٤ % من حجم العمالة بالدولة ووصل إلى ١٣,٦ % عام ٢٠٠٥ ، ومع ذلك فبلغ معدل نموه ٦,٣ % .

وبصورة عامة فإن متابعة تطور أعداد المشتغلين بين عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٥ يوضح لنا اتجاهات الأنشطة الاقتصادية وتوجهات الدولة في مجالات التنمية المختلفة ، فهناك قطاعات حققت معدلات نمو مرتفعة مثل العقارات والتشييد والبناء والمطاعم والفنادق والمؤسسات المالية ، وهناك قطاعات حققت معدلات نمو متوسطة مثل قطاعات الكهرباء والماء والتجارة والنقل والاتصالات ، وهناك قطاعات حققت معدلات نمو محدودة مثل الصناعات الإستخراجية والتحويلية والخدمات الحكومية والخدمات الاجتماعية والشخصية.

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

نستطيع أن نستخلص من العرض السابق قضية هامة ، وهي قضية تأمين فرص عمل للشباب الذي نعتبره التحدي الأكبر لمجتمعنا من خلال المسئولية المجتمعية المتكاملة لجميع قطاعات الدولة ، فلم يعد الجهاز الحكومي قادرا على استيعاب عمالة جديدة،إذ ظل لسنوات طويلة المصدر الأوحد للتوظيف وتوفير فرص عمل، وهنا يتحتم أن يلعب القطاع الخاص دورا رائدا في مجال توفير فرص عمل جديدة للشباب ، لاسيما وقد أصبح هذا القطاع مسئولا عن المشاركة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بنصيب وافر، وكما يجب أن تقدم الحكومة التسهيلات والمقترحات أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره في هذه القضية التي ستكون محل اهتمام المجتمع خلال السنوات القادمة .

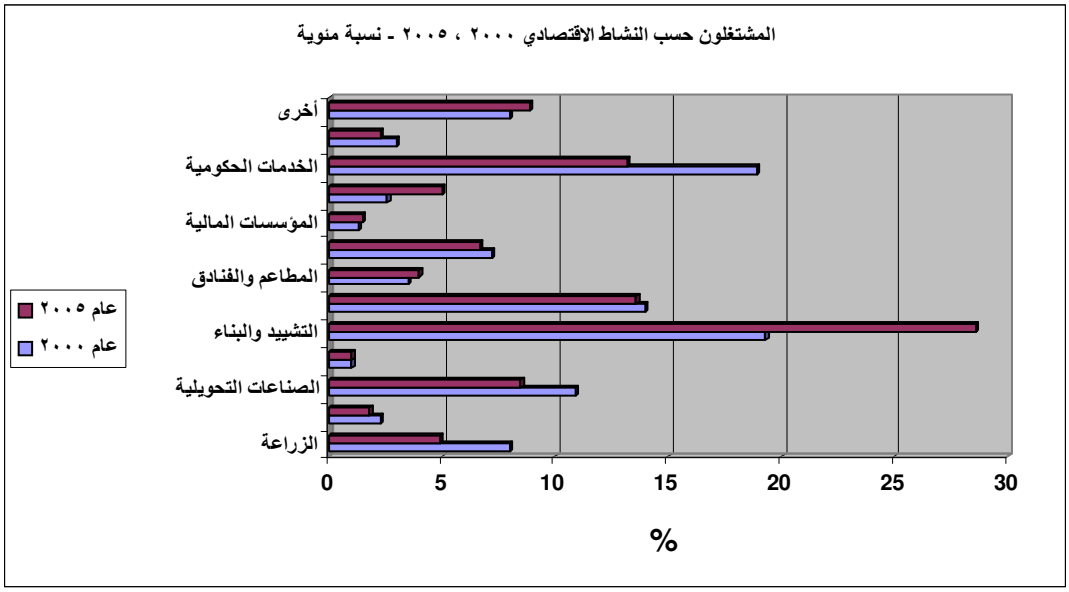

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

ملحق الجداول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS — الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices) — (مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :-	**427364**	**335234**	**274873**	**231348**	**213614**	**220086**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	11028	10100	9152	9105	8862	9047	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	174114	124089	92901	73277	75687	87372	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	173195	123261	92136	72552	74990	86690	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	919	828	765	725	697	682	*المحاجر
-Manufacturing Industries	61194	50159	42215	37710	35132	34762	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	7935	6720	6009	4930	4890	4615	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	34980	28971	26072	21478	17446	16857	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	52998	43458	35460	28894	22838	22268	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	8946	7343	6525	6025	5435	5026	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	32642	27263	24692	21742	19595	17247	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	35920	30018	25355	22524	19662	19068	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	7607	7113	6492	5663	4067	3824	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**28426**	**23374**	**19902**	**17314**	**16845**	**14862**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**34735**	**32463**	**30737**	**27864**	**27029**	**25561**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	2382	2134	2065	2030	1940	1641	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	7395	6662	5825	5700	5192	4171	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**485512**	**386543**	**321752**	**272856**	**254236**	**257979**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**312317**	**263282**	**229616**	**200304**	**179246**	**171289**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary — * اوليـــــــة

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Constant 2000Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة٢٠٠٠)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :-	**306919**	**277478**	**257763**	**230061**	**222568**	**220086**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	10394	9806	8942	8915	8844	9047	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	95968	94415	91763	80856	87402	87372	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	95123	93625	91025	80138	86700	86690	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	845	790	738	718	702	682	*المحاجر
-Manufacturing Industries	47894	45047	39170	36305	35062	34762	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	7214	6412	5777	4890	4842	4615	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	29694	25380	23809	20355	17188	16857	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	44202	33947	32293	26918	22390	22268	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	7418	6395	5700	5477	5220	5026	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	26517	23260	21121	19586	18296	17247	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	30832	26554	23272	21537	19375	19068	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	6786	6262	5916	5222	3949	3824	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**25358**	**21075**	**18954**	**16810**	**16666**	**14862**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**30099**	**29315**	**28222**	**26011**	**26344**	**25561**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	2126	2005	1970	1952	1900	1641	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	6914	6243	5598	5530	5125	4171	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**357588**	**323630**	**301311**	**269304**	**262353**	**257979**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**262465**	**230005**	**210286**	**189166**	**175653**	**171289**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary

* اوليـــــــة

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Million Dirhams) (مليون درهم)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**89093**	**77469**	**69682**	**59318**	**56775**	**53088**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	2653	2241	2071	2097	1997	1534	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	11061	9564	8651	8111	7694	7434	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	10804	9350	8445	7925	7530	7280	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	257	214	206	186	164	154	* المحاجر
- Manufacturing Industries	16011	14303	12360	11275	9583	9570	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7957	7120	5867	5740	5359	4600	- الكهرباء و الغاز والماء
- Construction	4719	4138	3804	3068	3043	3050	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	5054	4815	3932	3267	2517	2505	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	6665	6490	5717	3884	3227	2981	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	17144	14689	13986	10465	10760	9722	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	13696	10324	9787	8722	9849	11096	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	4132	3785	3507	2689	2746	590	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**872**	**500**	**710**	**606**	**603**	**289**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**3833**	**3286**	**2713**	**2480**	**2800**	**4021**	**قطاع الخدمات الحكومية**
TOTAL	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**57398**	**المجموع**

*Preliminary *اولية

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

G. D. P. BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

EXPENDITURE	2005*	2004	2003	2002	2001	٢٠٠٠	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	**293721**	**254103.5**	**205499**	**186076**	**160363**	**152559**	**ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي :**
– Government Eexpenditure	53979	48221	46057	41818	41700	39885	ـ إنفاق حكومي
– Private Expenditure	239741	205883	159442	144258	118663	113674	ـ إنفاق خاص (عائلي)
- Gross Fixed Capital Formation :	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**57398**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :**
– Government	13509	17500	16129	14016	15533	12578	ـ حكومي
– Puplic Sector	32509	28395	24520	22003	20300	19885	ـ قطاع عام
– Private Sector	47780	35360	32456	26385	24345	24775	ـ قطاع خاص
- Change In Stocks :	**5724**	**3392**	**2950**	**2870**	**2792**	2680	**ـ التغير في المخزون السلعي**
- Export of Goods And Services :	**436394**	**339747.9**	**255380**	**199647**	**186516**	190988	**ـ الصادرات من السلع والخدمات:**
Less : Imports of Goods And Services :	**339054**	**288027.4**	**211786**	**175711**	**154441**	144634	**ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :**
*Indirect Taxes (Net)	5071	3928	3396	2430	1172	1012	* الضرائب غير المباشرة (صافي)
G. D. P. At Basic Prices	**485512**	**386543**	**321752**	**272856**	**254236**	**257979**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

*Preliminary

*اولية

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

الفائض النهائي

2005-2000

FINAL SURPLUS

مليون درهم

ITEMS	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيـــان
Public Revenue	160541	94751	77012	57218	68633	74386	الإيرادات العامة
Public Expenditure	122291	96274	91433	86616	95459	84066	النفقات العامة
Overall Surplus/Deficicit	38250	1523 -	14421-	29398 -	26826 -	9680 -	الفائض / العجز

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

المالية العامة لدولة الإمارات
PUBLIC FINANCE
2005-2000

مليون درهم

ITEMS	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
Current Revenue	154196	88225	72417	52000	64205	71130	الإيرادات الجارية
Current Expenditure	76940	80984	74253	72602	77005	71187	النفقات الجارية
Current Surplus	77256	7241	1836-	20602-	12800-	57-	الفائض الجاري
Development Expenditure	13509	15207	16028	12470	13283	11156	- نفقات إنمائية
Capital Transfers	31842	83	1152	1544	5171	1723	- التحويلات الرأسمالية
Capital Revenue	6345	6526	4595	5218	4428	3256	الإيرادات الرأسمالية
Surplus/Deficit	38250	1523-	14421-	29398-	26826-	9680-	الفائض/ العجز

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

هيكل النفقات العامة
PUBLIC EXPENDITURE
2005-2000

مليون درهم

ITEMS	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
Wages	16357	15628	15159	14612	14019	13420	الأجور
Materials	24184	25032	23801	22187	21553	21913	المستلزمات
Current Transfers	36399	40324	35293	35803	41433	35854	التحويلات الجارية
Current Expenditures	76940	80984	74253	72602	77005	71187	النفقات الجارية
Development expenditures	13509	15207	16028	12470	13283	11156	نفقات إنمائية
Capital Transfers	31842	83	1152	1544	5171	1723	التحويلات الرأسمالية
Capital Expenditures	45351	15290	17180	14014	18454	12879	النفقات الرأسمالية
Capital Expenditures	122291	96274	91433	86616	95459	84066	النفقات العامة

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة

هيكل الإيرادات العامة
PUBLIC REVENUE
2005-2000

مليون درهم

ITEMS	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
Oil Revenue	111377	73322	56738	40926	51648	59978	عوائد النفط
Other Revenue	38973	11863	13230	9411	10711	9373	إيرادات أخرى
Customs	3846	3040	2449	1663	1846	1779	جمارك
Current Revenue	154196	88225	72417	52000	64205	71130	إيرادات جارية
Capital Revenue	6345	6526	4595	5218	4428	3256	إيرادات رأسمالية
Public Revenue	160541	94751	77012	57218	68633	74386	الإيرادات العامة

حقوق الطبع والنشر© ٢٠٠٧ – وزارة الاقتصاد – إدارة التخطيط– جميع الحقوق محفوظة